

الموقف التركي

سنا البنا

خاتمتها تساؤلات حول تداعيات الموقف التركي على عدد من الملفات الداخلية والخارجية، منها:

- العلاقات التركية الإسرائيلية.
- توازنات الجيش والحكومات المدنية في الداخل التركي.
- توجه تركيا بين الغرب أو الشرق.
- نموذج الديمقراطية التركية وأثره على الجماهير العربية.

أولاً: الموقف التركي الرسمي

جاء العدوان الإسرائيلي على غزة عقب الجولة الخامسة من محادثات كل من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الإسرائيلي في بحث سبل تحقيق السلام بين كل من سوريا وإسرائيل بوساطة تركيا، وكان آخرها ٢٣ من ديسمبر الماضي في أنقرة. وكانت جهود الوساطة التركية بين البلدين من الأهمية بمكان؛ بحيث مثل العدوان الإسرائيلي المفاجئ على غزة عقبتها هزة قوة في العلاقات التركية الإسرائيلية، وفي الدبلوماسية التركية عامة تجاه الشرق الأوسط والدول العربية منه بالأخص؛ إذ مثلت لتركيا «طعنة من الظهر» - على حد تعبير رئيس وزرائها، ومثلت «قلة احترام»، كما تناقلت وسائل الأنباء، حيث باغتت إسرائيل تركيا بالعدوان حال انتظار الأخيرة رداً بشأن محادثات «السلام» مع سوريا.

وكانت الانتقادات الشديدة التي وجهتها تركيا إلى إسرائيل تبرر بأن على الأخيرة أن تدفع الثمن لقاء «قلة احترامها لتركيا»^(١)، وكان في هذا إشارة إلى تقويض إسرائيل للدور

مقدمة:



يمثل الموقف التركي من العدوان على غزة أحد العلامات الفاصلة في تطور الدور التركي وسياسته الخارجية إزاء المنطقة، وأحد تجليات ما يسميه البعض «العثمانية الجديدة»، من حيث تفعيل دور الوساطة التركية بين مختلف الأطراف في المنطقة، ومن حيث تزايد دور المنظمات المدنية والأهلية التركية بجانب الرسمية في القيام بأدوار الإغاثة والمعونة التي لا تقتصر على فلسطين فحسب، بل تمتد لدول جنوب شرق آسيا وشمال إفريقيا، إضافة إلى المناطق التي تمثل «العمق الاستراتيجي» لتركيا في الشرق الأوسط ومناطق البلقان والبحر الأسود وآسيا الوسطى.

من جانب آخر، فإن الموقف التركي تتزاحم بشأنه عديد من التساؤلات حول مدى التأثير الذي يوقعه محور الهوية والدين والثقافة على السياسة الخارجية للدولة، وتحديدًا فإنه يُبرز نموذجاً مهماً للتوازن بين مختلف الأطراف والتوجهات والمصالح الداخلية، في انعكاسها على الموقف الرسمي للدولة في حالة الأزمات الدولية.

وترصد هذه الورقة أولاً الموقف الرسمي من خلال رصد أبرز التحركات التي قامت بها الجهات الرسمية التركية، والموقف الشعبي من تظاهرات وجمع للمساعدات، والموقف الحزبي من العدوان ومن تصرف الحكومة التركية إزاءه.

ثم تنتقل الورقة ثانياً إلى محور التحليل، وفيه يتم تناول أهم محددات الموقف التركي من العدوان، وهي تحديداً المحددات الداخلية والإقليمية والعالمية. وتتناول الورقة في

الانتقادات الشديدة التي وجهتها تركيا إلى إسرائيل تبرر بأن على الأخيرة أن تدفع الثمن لقاء «قلت احترامها لتركيا»

تقتصره من «مذابح ضد الفلسطينيين يفتح جروحاً يصعب شفاؤها في ضمير الإنسانية»، كما أنها تهدد التطورات التي تبعث على الأمل في الشرق الأوسط والتي من ضمنها محادثات السلام السورية الإسرائيلية؛ حيث إن تلك العملية الأخيرة تضرب أسس الثقة بين الأطراف العربية وإسرائيل.

- وعن تفسير العدوان: تناول أردوغان في تصريحاته، أن الهدف من عملية غزة هو «تسجيل مكاسب انتخابية» في الانتخابات البرلمانية التي من المنتظر أن تجرى بإسرائيل في العاشر من فبراير/شباط.

وتبع تصريحات أردوغان عدد من التحركات كان من أهمها لقائه برئيس الجمهورية المصري حسني مبارك، وجولته بالمنطقة العربية (مصر- سوريا - فلسطين- الأردن) والسعودية، فيما وصف بالدبلوماسية المكوكية على غرار دبلوماسية الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، أيضاً حضور أردوغان لمؤتمر شرم الشيخ، وموقفه في دافوس -٢٩ يناير ٢٠٠٩- والذي يعتبر علامة فاصلة في تطور الموقف التركي من العدوان، حيث ظهر بشكل واضح عدم عدالة مدير الجلسة -الصحفي السويسري أرمني الأصل- في توزيع مدة المداخلات بين (رئيس الوزراء التركي أردوغان، رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، أمين الجامعة العربية عمرو موسى، وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون) بالإضافة إلى احتدام اللهجة التي خاطب بها بيريز رئيس الوزراء التركي، وهو ما دفع الأخير إلى الانسحاب غاضباً من المنتدى، احتجاجاً على إدارة الجلسة وسلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكان من ضمن أهم تصريحاته قوله إن بيريز «تدخل لمدة زمنية أطول منا جميعاً واستخدام أسلوباً من التدني والتحقير والهجوم، ومن ثم لم يكن قبول هذا ممكناً». كما قال: «البعض لم يفهم كوني رئيس الحكومة التركية ولست رئيس حزب العدالة والتنمية» فقط «، «شرف وكرامة تركيا مسؤوليتي»، وتابع «نريد أن نكون مرفوعي الرأس وسنكون كذلك».

هناك تفصيل آخر ينبغي توضيحه وهو موقف أردوغان من حماس، فبحسب ما نشرته جريدة «الحياة» في حوارها مع أردوغان بتاريخ ٢٥ من يناير ٢٠٠٩، هو «أنه من اليوم الأول للانتخابات الفلسطينية، أوصت الحكومة التركية بعدم تهمة حماس أو غزة، وأن عليها أن تأخذ مكانها على الساحة السياسية الديمقراطية بالتوازي مع العمل للوصول لحل نهائي

الفاعل الذي تحاول تركيا القيام به في المنطقة، وليس لعدم إبلاغها بالعملية العسكرية.

ويأتى على خلفية هذا الموقف عدد من التحركات الرسمية التركية، من أطرافها:

أ- موقف رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان:

بدأ أردوغان في توضيح موقف تركيا من العدوان على غزة منذ لحظاته الأولى بتوجيه عدد من التصريحات الحادة بشأن إدانة الانتهاكات الإنسانية التي تورطت بها إسرائيل، وتطورت تلك التصريحات لاحقاً، لتتناول الأبعاد القيمية والإنسانية من قضية العدوان. وعليه فإنني أتناول تلك التصريحات حسب التصنيف التالي:

- في وصف العدوان: جاءت تصريحات رئيس الوزراء التركي لتصفها بأنها «نقطة سوداء في تاريخ الإنسانية» في إدانة «للوحشية»^(٢) التي يتعامل الإسرائيليون بها مع سكان القطاع، واستخدام «القوة المفرطة» التي أفضت إلى «مأساة إنسانية»^(٣).

كما نقلت جريدة تركيا تصريح رئيس الوزراء أردوغان بأن «إسرائيل سوف تكون «ملعونة» بسبب الأطفال الذين أودت بحياتهم تحت ضربات القنابل الإسرائيلية»، كما نقلت قيامه بعدد من المحادثات التليفونية مع قادة العالم للتحرك لوقف إطلاق النار، واستعداده لمقابلة رئيس الجمهورية في اليوم نفسه لتقييم العدوان الإسرائيلي.

ونقلت جريدة زمان تصريح أردوغان من جنوب أنطاليا بأن «إسرائيل سوف تغرق بدموع الأطفال والنساء والأمهات العاجزات، فلن تذهب دموعهم هدرًا». كما صرح بأن أوضاع الشرق الأوسط سوف يتم تباحثها في قصر جانكايا يوم الإثنين.

كما تناول أحد تصريحات رئيس الوزراء، دعوته إلى «سحب عضوية الأمم المتحدة من إسرائيل»، وذلك عقب تعليقه على تفجير إسرائيل مستودعات الغذاء والدواء بالمجمع الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في غزة والذي كان يحتمي فيه مئات الفلسطينيين، وأدى الهجوم لإحراق مئات الأطنان من المساعدات، متسائلاً: «كيف يُسمح لدولة تتجاهل كلياً وترفض تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي أن تدخل من أبواب الأمم المتحدة؟». وكان هذا عقب إشارته - نقلاً عن وكالة الأناضول للأخبار- إلى أن «مبنى الأمم المتحدة (في غزة) ضُرب بينما كان الأمين العام في إسرائيل»، وهذا يشكل «تحدياً مفتوحاً للعالم».

- في عواقبه: جدد أردوغان في عديد من تصريحاته مسؤولية إسرائيل عن التوتر الذي تشهده المنطقة، وقال إن ما

إسرائيل في الاجتياح الأرضي رغم كل التحذيرات وردود الفعل التي عبر عنها المجتمع الدولي عملاً غير مقبول، وندينه بشدة». استقبلت الخارجية التركية كذلك رئيس الخارجية المصري في ٢٩ من ديسمبر، وذكر باباجان في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المصري أبو الغيط «أن مصر وتركيا تسعيان إلى وقف إطلاق نار فوري وفتح المعابر لوصول احتياجات الشعب الفلسطيني إليه». وكانت الزيارة تهدف إلى إدماج تركيا في جهود وقف إطلاق النار، بعد أن أحدث الغياب الأمريكي وعدم فاعلية الاتحاد الأوروبي فراغاً هائلاً في المنطقة لم يكن من المتاح لمصر أن تملأه، خاصة بالنظر إلى علاقاتها المتوترة مع عدد من الأطراف المؤثرة في المنطقة.

أرسلت الخارجية التركية كذلك رسالة للولايات المتحدة - في ١٦ من يناير ٢٠٠٩ - بالأعطى الضوء الأخضر لإسرائيل حتى لا تستمر في هجماتها على غزة، مؤكداً أن تركيا تبذل قصارى جهدها لتحقيق وقف إطلاق النار، إضافة إلى جهود الوفد التركي في القاهرة.

وفي بيان وزارة الخارجية التركية ذكرت: «مرة أخرى ندعو إسرائيل لوضع حد لعملياتها العسكرية قبل أن تصبح المنطقة أكثر اضطراباً». وذكر البيان أنه «من الواضح أن تصعيد التوترات لن يخدم الجهود الرامية لضمان السلام والاستقرار في المنطقة. ولن تأتي المحاولات لإيجاد حل للمشكلة عبر الطرق العسكرية بأي نتائج غير التسبب في مزيد من إراقة الدم وذرف الدموع».

د- البرلمان التركي:

نقلت الصحف التركية استقالة نواب البرلمان من حزب العدالة والتنمية والأحزاب المعارضة من لجنة الصداقة الإسرائيلية التركية، وجرت زيارة وفد البرلمان التركي إلى سوريا - يوم ١٥ من فبراير ٢٠٠٩ - رئاسة المتحدث باسم البرلمان التركي كوكسال توبتان، وصرح بأن رد فعل تركيا كان موجهاً للعالم الذي رفض الاهتمام بما جرى في غزة.

هـ- وزارة التعليم المدني في تركيا:

على مستوى الوزارات أعلنت وزارة التعليم المدني في تركيا - Milli Egitim Bakanligi (MEB) - عن مشاركتها في جمع التبرعات والمساعدات من المدارس التركية^(٤).

وأعلن وزير التعليم المدني حسين شليك الوقوف دقيقة حداداً على أرواح الضحايا في غزة في المدارس التركية الابتدائية والإعدادية في يوم ١٣ من يناير ٢٠٠٩، وذلك لمساندة الشعب الفلسطيني «الذي دفعا ثمن الظلم»، وكان من المقرر أن يعقد كذلك مرسماً لما يتعرض له الفلسطينيون من أهوال من خلال مسابقة للرسم في المدارس للطلاب من داخل تركيا

ودائم لإنهاء الاحتلال الفلسطيني. على الجميع احترام نتائج الانتخابات الفلسطينية، وأنا أؤمن بالتجربة الديمقراطية الفلسطينية وبإمكان تحقيق ذلك».

من هذا نخلص إلى أن الموقف الذي عبر عنه أردوغان اتجه إلى التنديد الحاد بالعدوان - في بعده الإنساني بالأساس - واتخذ موقفاً مؤيداً لحماس دون تحفظات، سوى ما لح به عقب لقائه الرئيس المصري حسني مبارك من أن «وعلى الطرف الآخر أن يوقف إطلاق الصواريخ والهجمات الأخرى».

ب- رئاسة الجمهورية: عبد الله جول

اتخذ رئيس الجمهورية التركية موقفاً مقارناً لموقف رئيس الوزراء، حيث نقلت جريدة الوطن Vatan التركية - في ٥ من يناير ٢٠٠٩ - إدانة الرئيس جول للعدوان بقوله «إنه من المؤلم جداً أن نرى أناساً يفقدون أرواحهم نتيجة الهجمات المتوالية بالأسلحة الثقيلة». وجرى كذلك لقاء عبد الله جول مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز ٤ من فبراير ٢٠٠٩، والذي أكد فيه دعوة الفلسطينيين للمصالحة وأن الفرقة بينهم تخريب لأسس الدولة الفلسطينية. كما أكد أن «عدم الالتزام بالوعود التي قطعت في قمة مكة ٢٠٠٧ هو السبب في المآسي التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الفترة الأخيرة».

من ثم فإنه بمقارنة التصريحات المتزامنة للجهتين، يلاحظ الباحث أن خطاب رئاسة الجمهورية عن القضية الفلسطينية وعن حماس تحديداً أكثر توازناً من خطاب أردوغان، حيث يذكر جول في خطابه لقناة العربية في ١٣ من فبراير ٢٠٠٩، أنه قد التقى قادة حماس في عام ٢٠٠٦، وكان آنذاك وزيراً للخارجية التركية، وكان من حوارهم لقادة حماس «أنتم الآن حزب سياسي، فزتم في الانتخابات وبالتالي لم تعودوا جماعة غير شرعية، بل صرتم الآن مخاطبين باسم شعبكم وتديرون بلدكم، لكن لا ينبغي أن تخوضوا في سبيل خاطئة، فلن تخرجوا منها بعد ذلك. لذا كونوا واقعيين وموضوعيين وقوموا بتمثيل القضية الفلسطينية جميعاً». ثم قال: «ولكن مع الأسف، انفرطت خيوط الأمر بعد ذلك، وموقفنا الحالي هو مساندة ودعم كل الفلسطينيين، ونحاول سد الشقوق بين الفصائل ما وسعنا الجهد. إن المهم اليوم هو إقامة الدولة الفلسطينية، والتي لن تسهم الخلافات البينية الآن في إقامتها». وهو يشير إلى موقف متوازن يستكمل موقف الدعم الكامل لحماس، الذي يعبر عنه رئيس الوزراء ما يجعل الموقف الرسمي التركي موقفاً موزعاً بين جهاته بحيث يتوازن بين الشد والجدب مع محور الاعتدال في الشرق الأوسط ومع الولايات المتحدة وإسرائيل تحديداً.

ج- وزارة الخارجية التركية

نقلت جريدة الوطن Vatan إدانة الخارجية التركية للاجتياح البري، حيث صرح البيان «إننا نعتبر أن مضي

التي لم تُدن الهجوم باعتبار أن لها «معايير مزدوجة» بإحالة رئيس الوزراء إلى موقف الولايات المتحدة من الهجوم الروسي على جورجيا في أغسطس الماضي.

وهناك واحدة من الملامح المهمة التي تشكل مجمل الموقف التركي، وهو تحالف الموقف الرسمي مع الموقف الشعبي/موقف المجتمع المدني، وموقف بعض من الأحزاب، فيما يخص جمع التبرعات والمساعدات الخاصة بغزة، والإغاثة اللازمة لمواطنيها. وهذا ما ينقلنا إلى عرض الموقف الشعبي والموقف الحزبي، مع توضيح أن الموقف الشعبي كان موقفًا مبادرًا بدعم الاهالي في غزة والتنديد بوحشية العدوان الإسرائيلي، بينما اقتصر الموقف الحزبي في أكثر وجوهه على ردود الفعل على توجه الحكومة إزاء العدوان ومساعدتها الرسمية في صدق وإطلاق النار، وانقسم في هذا الصدق بين التأييد والمعارضة، كما يلي تفصيله:

ثانياً: الموقف الشعبي التركي

تحولت الجماهير التركية إلى شعلة من الغضب إزاء العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، وهو تفاعل لا يمكن تحديد مدى تأثره أو تأثيره على الموقف الرسمي للحكومة التركية، لكن الواقع أنه كان من الحدة والاستمرارية بما يضعه في مقدمة ردود الفعل الشعبية على مستوى العالم، وكان كذلك من الشمول لجميع أطراف المجتمع التركي، الأمر الذي يُلحح إلى استثمار السياسة الرسمية لأحداث غزة لتحقيق قدر كبير من التوافق الداخلي بين مختلف التوجهات، سواء نبغ تأييدها من البعد الإنساني أو البعد الإسلامي للقضية، وتحقيق قبول شعبي جارف داخليًا وخارجيًا، على الأقل على مستوى التخطيط إن لم يكن الواقع.

غير أن هذا الموقف قد دفع من جهة أخرى بعض الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة، ومراكز البحوث التابعة لها للتركيز على إبراز ما أسمته تصاعد معاداة السامية في تركيا، والتهديد باستخدام ملف الأرمن في الكونغرس الأمريكي، وهو ما دفع الخارجية التركية ورئيس الوزراء كذلك إلى توضيح الجهة التي يقصد بها انتقاداتهما الحادة، وهي الحكومة الإسرائيلية وليس الشعب الإسرائيلي ولا اليهود^(٩).

وقد توالى المؤشرات التي عبرت عن موقف الجماهير التركية ما بين التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات وجمع المساعدات والتبرعات، ودفعت في هذا العديد من الشركات والمجموعات التجارية ومنظمات المجتمع المدني -مثل المدارس الخاصة والمراكز الشبابية- إلى التجاوب مع القضية وتقديم الدعم اللازم لها. وسوف أشير في النقاط التالية إلى نماذج بارزة من المؤشرات التي عبرت عن هذا الموقف.

وخارجها^(٥). غير أنه في اليوم التالي من التصريح أعلن الوزير تراجعاً عن فكرة المسابقة الخاصة بالرسم؛ استجابة للانتقادات المتوقعة باستعمال تلك الفكرة للترويج لتصاعد معاداة السامية في تركيا.

و- جهات رسمية أخرى:

ونشرت الجزيرة - في ١ من يناير ٢٠٠٩- كذلك خبراً عن إلغاء بلدية اسطنبول احتفالات رأس السنة بسبب العدوان الإسرائيلي، كما نقلت اجتماع زوجة رئيس الوزراء التركي أمينة أردوغان بنظيراتها من الدول العربية في اجتماع «نداء اسطنبول لدعم غزة Support to Istanbul Call For Gaza إلى جانب مندوبين عن الهلال الأحمر التركي، والأونروا، والهيئة التركية للتعاون الدولي والتنمية التابعة للحكومة التركية «تيكا»، التي صرحت بتخصيص ١٥٠ مليون دولار لمساعدة غزة بالتعاون مع المؤسسات التركية، إلى جانب جهودها في توفير المساعدات اللازمة من مولدات الكهرباء، الدواء، الأغذية، الطعام، ولحوم عيد الأضحى التي كانت توزعها على الفلسطينيين قبل الهجوم الإسرائيلي بفترة قصيرة، وكانت تعادل حوالي ١٥ مليون دولار^(٦).

وقد بلغت المعونات التي قدمتها الهيئة إلى غزة مؤخراً من إمدادات الغذاء إلى ١٠ آلاف أسرة في غزة -حوالي ٨ عربات نقل للغذاء في ٢ من يناير ٢٠٠٩- إلى جانب نقل مولدات للطاقة، وخمس عربات لإسعاف الجرحى في ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨، المعدات الطبية، والأدوية^(٧).

ويأتي من جانب آخر، إعلان أردوغان عن تدشينه حملة لدعم ومساعدة فلسطين، وتوجيه دعوة مباشرة إلى الأتراك من أجل المساهمة في صندوق أسسته الحكومة لهذا الغرض. كما استقبلت المستشفيات التركية ما يقارب عشر حالات من الجرحى الفلسطينيين في مستشفى Ankara Ataturk Education and Research Hospital.

نخلص من هذا العرض أن تلك التصريحات قد دشنت عدداً من التحركات واسعة النطاق، قامت بها الحكومة التركية ورئيس الجمهورية التركي، وتركزت الجهود الدبلوماسية على وقف إطلاق النار كهدف أولي، وفتح المعابر، واعتبار حماس سلطة شرعية في القطاع بحكم فوزها الديمقراطي بالانتخابات، وعليه كانت المبادرة التركية التي سرعان ما تم إحلالها بالمبادرة المصرية ونقلها إلى مجلس الأمن لإصدار قرار وقف إطلاق النار ١٨٦٠^(٨).

بينما تركزت الجهود الحكومية بالداخل على جمع المساعدات والتبرعات وتقديم الإغاثة اللازمة بمختلف أنواعها، مع المطالبة بوقف الهجوم فوراً على القطاع، وإدانة الأطراف

أردوغان؛ من اليوم الأول للانتخابات ال فلسطينية أوصت الحكومة التركية بعدم تهميش حماس أو غزة

وفيما يلي نماذج من رصد الصحف التركية للتظاهرات

- شهد العديد من المحافظات التركية في يوم ٢ من يناير ٢٠٠٩، مظاهرات غاضبة بعد صلاة الجمعة، للتنديد بما وُصف بالجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. وتزامن ذلك مع بدء دائرة الشؤون الدينية التركية حملة واسعة لجمع التبرعات من أجل غزة. وحضر التظاهرات في ميدان بيازيت باسطنبول بولنت يلدرم -رئيس هيئة الإغاثة الإنسانية -IHH-، وأعلن أن حماس منتخبة شعبياً، غير أن العالم لم يحترم الخيار الديمقراطي للفلسطينيين.

- وقامت في اسطنبول مظاهرات وُصفت بالمليونية يومي الثالث والرابع من يناير، حيث رفض البوليس التركي منح أرقام معينة، لكن الميادين العامة كانت تعج بما يقارب ٧٠٠ ألف متظاهر، ونقلت هيئة «Hurriyet Anatolya» الإخبارية تقريراً عن هذا الخبر، في حين نقلت «أن التظاهرات في اسطنبول قامت في ميدان «جاليان Caglayan» في حين تجمع حوالي خمسون ألفاً في ديار بكر، ونقلت Millitet أن التظاهرات قامت في مدن أخرى كذلك مثل «ترايبزون»، و«بورصا»، و«سيرناق»، و«أدرنة». وأضافت جريدة Yeni قيامها كذلك في «طوكاط»، و«بايبورت»، و«سافران Safak بولو». وأضافت جريدة Turkiye أن حزب الفضيلة التابع لنجم الدين أربكان قد دعا إلى تلك التظاهرات وساندته حوالي ١٥٠ منظمة أهلية تركية، وقام المتظاهرون بالصلاة على أرواح الشهداء الفلسطينيين.

- نقلت جريدة «حرية» تجمع حوالي ألفين من المتظاهرين أمام القنصلية الإسرائيلية في اسطنبول السبت ٣ من يناير.

- في يوم ٧ من يناير ٢٠٠٩ تحولت مباراة بين فريقين «ترك تيليكوم» التابع لشركة اتصالات تركية و«بني هشارون» الإسرائيلي إلى مظاهرة، بعد أن تعمدت الجماهير التركية الموجودة بالملاعب رفع الأعلام الفلسطينية وترديد تكبيرات وهتافات مدوية متضامنة مع غزة تنديداً بالعدوان الإسرائيلي في يومه الثاني عشر.

- في ٧ من يناير أيضاً قامت جماعات ضد الحرب، وجماعات ضد العنصرية، بالإضافة إلى منظمات اجتماعية، اتحادات تجارية، وأحزاب سياسية، بتنظيم مظاهرات بدءاً من ٢٨ من ديسمبر بصفة شبه يومية في اسطنبول، أنقرة، إزمير

التظاهرات والاحتجاجات الشعبية

ضربت المظاهرات الشعبية في تركيا أنحاء البلاد المختلفة، ومثلت فارقاً كبيراً عما كانت عليه التظاهرات من قبل تضامناً مع القضية الفلسطينية من حيث الحشد والاستمرارية ووسائل التفعيل المختلفة لمشاعر الغضب إزاء السياسة الاسرائيلية. وكانت مؤشرات الفارق تتضمن مؤشري الانتشار والحشد الجماهيري^(١٠).

أما عن مؤشر الانتشار فقد كانت المظاهرات في السابق تجري في اسطنبول وأنقرة بالأساس، غير أنها هذه المرة امتدت إلى المدن الأناضولية المختلفة، من سامسون، وأوردو، وسينوب، وديار بكر، وجناق قلعة، وصقاريا، ووان، وأغري، أورفا، موس، يالوه، وإزمير.

وعن مؤشر الأرقام، تراوحت المظاهرات ما بين ١٠٠ مشارك على الأقل، و١٠ آلاف -حسب ما تنقله صحيفة راديكال في ٣ من يناير- و٧٠٠ ألف حسب تقديرات أخرى.

وكانت معظم المظاهرات الكبرى قد دعا إليها ونسقها حزب السعادة بقيادة نجم الدين أربكان، الذي حشد حوالي ٢٠ ألفاً في اسطنبول كما يقدر البوليس التركي -نقلاً عن راديكال ٤ من يناير- وحشد تجمعات أخرى أقل في العدد في مناطق من أنقرة.

وبرغم أن الحشد الأكثر عدداً وحدة كان بتنسيق حزب السعادة التركي، لكن الجديد أن عديداً من المنظمات الأهلية التركية قد قامت هي الأخرى بأدوار مشابهة، فمن اتحاد العمال اليساري كان الاتحاد الكونفدرالي للاتحادات التجارية للموظفين العموميين -KESK- وكان كذلك حزب المجتمع الديمقراطي الوطني التركي -DTP- قد دعما كثيراً من التظاهرات ضد اسرائيل- الخبر نقلته جريدة «راديكال» في ٣ من يناير وهيئة «جيهان» الإخبارية في ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨- وقامت الجهات الفكرية اليسارية كذلك بتشكيل لجان تضامن مع الفلسطينيين وتنظيم مظاهرات، في حين قام اتحاد غرف المهندسين والمعماريين الأتراك -TMMB- والاتحاد الكونفدرالي للاتحادات التجارية للموظفين العموميين - و فرع أنقرة من الاتحاد الكونفدرالي للاتحادات -KESK التجارية الثورية في تركيا -DISK- وفرع أنقرة من جمعية حقوق الإنسان -IHD- والاتحاد الفيدرالي لمجموعة ٧٨ الثورية، والاتحاد الفيدرالي للحقوق الديمقراطية، وحزب الديمقراطية الاشتراكية، والمنظمات اليسارية الأخرى بالاشتراك في تنسيق ودعم تظاهرات عديدة، والتي لم تنتقد العدوان الإسرائيلي فحسب، بل كذلك الحكومة التركية لعدم اتخاذها خطوات حقيقية في مواجهة الحكومة الاسرائيلية^(١١).

تصرف أردوغان بأنه كان «صفحة عثمانية على وجه إسرائيل»، بينما وصفته «بيني شفق» بأنه كان «تاريخياً».

وتم بهذه المناسبة تدشين موقع «فاتح دافوس»^(١٦) الذي رصد كل ما تناقلته وسائل الأنباء التركية والغربية والتصريحات الرسمية بشأن ردود الفعل على موقف أردوغان، وكان من بين الأصوات الناقدة -والتي لم ينشرها الموقع بالطبع- ما نشره «إينال باتو» -السفير التركي السابق لدى الولايات المتحدة- بأن تركيا تهدد موقفها المحايد من القضية الفلسطينية، بينما وصفه أونور أويمن - نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض- بأن أردوغان كان يتحدث كما لو أنه يمثل منظمة إرهابية -إشارة إلى حماس- وأنه قد «حطم صورة تركيا في العالم».

موقف الإعلام التركي

أما عن الصحف التركية فلم تختلف توجهاتها في تقييم العدوان كثيراً، سواء من جريدة «جمهورية الكمالية، أو «وقيت» الإسلامية. وركزت الصحف على رصد العدوان الذي قامت به إسرائيل ضد الأطفال، والبعد الإنساني من القضية عموماً، فنجد صحيفة «جمهورية» في ٢٩ من ديسمبر تقول إن «إسرائيل تستهدف الأطفال حال رجوعهم إلى منازلهم»، في حين تصفه «حرية» -Hurriyet في ٢٨ ديسمبر و٤ من يناير -وهي تصنف في اليمين الوسط- أن «إسرائيل تستهدف المساجد وأشعلت غضب العالم»، وتصفه جريدة «وقيت» في ٤ من يناير -أن «إسرائيل تندفع نحو الجنون»، بينما نشرت جريدة «طرف Taraf» الليبرالية في ٦ من يناير صورة طفل فلسطيني تحت مانشيت «وسوف يُقتل أيضاً هذا الطفل».

كما شاركت صحف يومية مثل «زمان» و«ميلي غازته» ومحطات تلفزيون «هلال تي في» و«نت تي في» والقناة الخامسة وأس تي في» و«أولك تي في» وشبكات أخبار «تي جي آر تي» و«إن تي في» و«إس خبر»، في نشر الإعلانات الخاصة بحملتي التوعية والتبرع اللتين شهدتهما مدينة اسطنبول طوال أيام العدوان.

لم تتوقف صور ضحايا العدوان في أي يوم من أيامه في الصحافة التركية، وطلبت بعض استطلاعات الرأي ذهب الجيش التركي لغزة ليحقق السلام بنسبة ٨٩٪. كما نشرت قناة Haber 7 نتائج هذا الاستطلاع وهو ما لم تستبعده الحكومة التركية، ولو مبدئياً، حيث صرح جميل شيشاك -نائب رئيس الوزراء- بأن «تركيا قد تفكر في إرسال قوات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة إن تأكدت أن ذلك سوف يسهم في تحقيق السلام» (نقلته Haber Turk في ٥ من يناير).

وأدرنة، وسارت المظاهرات في الشوارع الرئيسية وأمام السفارة والقنصليات الإسرائيلية، وكانت مظاهرة ١٠ من يناير بالتنسيق مع تنظيم الاتحاد العالمي للسلام والعدالة في تركيا^(١٧).

وكان في مضمون التظاهر التضامن مع الشعب الفلسطيني وإدانة الجرائم الإسرائيلية باعتبارها تابعة ل«الامبريالية» التي تمثلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومساندة حق المقاومة للشعب الواقع تحت الاحتلال. لوح المتظاهرون بالأعلام الفلسطينية، ورفعوا شعارات ضد العنصرية، وضد إسرائيل والولايات المتحدة «أوقفوا الحرب»، «لترحل إسرائيل عن غزة»، «لترحل الولايات المتحدة من الشرق الأوسط»^(١٨)، وكان بعض المحللين من العالم العربي يرى أن تلك الظاهرة إضافة إلى موقف فنزويلا الرسمي والشعبي قد يسهمان في تشكيل «عالم جديد» مع أردوغان وشافيز والزيدي، كما رفعت صورهم أعلام بعض المظاهرات^(١٩).

وقامت مظاهرة أمام القنصلية الإسرائيلية في اسطنبول في ١٦ من يناير ٢٠٠٩ حيث تحول محيط القنصلية إلى ساحة للتظاهر والاحتجاج دعا فيها المتظاهرون إلى إغلاق القنصلية الإسرائيلية.

كما أوقف اتحاد المستهلكين الأتراك التعاملات مع إسرائيل رغم أن تركيا تعتبر ثامن أكبر شريك تجاري لإسرائيل، حيث وصل حجم التجارة بينهما إلى ٢,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٧. وامتلات شوارع اسطنبول بلافتات تدعو إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأميركية أيضاً، وكان هذا -إلى جانب الموقف الرسمي- سبباً في التراجع الحاد الذي شهدته التبادل التجاري، كما أعلن حكمت شاهين -رئيس بلدية بورصا- إلغاء اتفاقية التويزة بين كل من بورصا ومدينة هرتزليا الإسرائيلية، باعتبار أنه «ليس من الممكن المضي في مثل هذه الاتفاقية بينما تقتل إسرائيل المدنيين في غزة حتى اللحظة»^(٢٠).

وكان الموقف الشعبي من تصرف رئيس الوزراء رجب أردوغان في دافوس من الأهمية بمكان، حيث مثل نزوة التحالف بين توجه السلطة والرأي العام لقطاع من الجماهير التركية إزاء قضية العدوان على غزة، وكان من أدل مؤشرات التأييد الشعبي الساحق الذي ناله أردوغان تجمع الآلاف من الأتراك بمطار أتاتورك بإسطنبول بانتظار رئيس الوزراء الذي لم يتمكن من مغادرة المطار إلا بعد نحو ساعتين بسبب الحشود الكبيرة، ثم تجول في الشوارع لفترة طويلة مع الآلاف الذين خرجوا لاستقباله رغم برودة الطقس حاملين لافتات كُتب عليها عبارات مثل «مرحباً بقائد العالم» و«على الدنيا أن ترى كيف يكون رئيس الوزراء» و«فاتح دافوس» و«نحن سعداء بك» و«مرحباً يا أردوغان يا حامي الضعفاء»، وقد وصفت جريدة «وقيت»

وتقود جمعيات خيرية أخرى حملة للتأخي بين العائلات الغزاوية والتركية، ومساعي لكفالة يتامى القطاع.

وقد أذاع أحد البرامج التلفزيونية على قناة 3 spor - في يوم ١٠ من فبراير ٢٠٠٩، مداخلات المسؤولين توضحاً لما يشبهه حساباً تفصيلياً عن قدر التبرعات التي تم جمعها بحلول ذلك اليوم من طرف مجموعة دوجان التجارية، منها:

- أعلن توبباش رئيس بلدية اسطنبول الكبرى جمع العاملين في البلدية حوالي ٤٢٠ ألف ليرة تركية.

- أوغور دوندور -المسؤول عن شركة بيازيت أورتورك- أعلن عن جمع ٥ ملايين ليرة.

- أعلن أحمد فيكرت -المسؤول عن شركة إيو باب - جمعها لحوالي ١٠٠ ألف دولار.

بالإضافة إلى مساعدات الهلال الأحمر التركي^(١٩) وهيئة الشؤون الدينية التابعة للحكومة.

الموقف الحزبي من العدوان

ومن تصرف الحكومة التركية إزاءه

تراوح مواقف الأحزاب التركية من العدوان على غزة بين الإدانة للعدوان الإسرائيلي والتضامن مع أبناء الشعب الفلسطيني، وبين الاهتمام بالتركيز على القضايا الداخلية المهمة ومواجهة الظلم الذي تلحقه الحكومة التركية بالأكراد، ومن ثم بين تأييد موقف الحكومة وسياساتها ورفضه.

وقد عبر حزب الشعب الجمهوري بقيادة نديم بايكال -وهو على رأس المعارضة ومن أشد الأعداء العلمانيين لحزب العدالة والتنمية- عن موقفه بمساندة الشعب الفلسطيني وإدانة العدوان الإسرائيلي، وعن موقفه كذلك بدعم رئيس الوزراء في دافوس قال إن «كل فعلا غير عادل يؤذينا، وقد كان هناك عدم عدالة تجاه رئيس الوزراء ما يجعل موقفه طبيعياً» ولكنه أكد كذلك أن «واقعة دافوس لا ينبغي أن تتحول إلى أداة في السياسة الداخلية»^(٢٠) متهماً الأخير بأنه يستخدم الحدث بالفعل في حشد الأصوات الانتخابية وأن هذا يضر الداخل التركي، كما أنه أكد أن على تركيا ألا تدخل في خصومة مع أي من الأطراف في الشرق الأوسط كما كانت عليه سياساتها منذ سنوات طويلة.

وعبر حزب الحركة الوطنية - بقيادة دولت بحتشلي - عن مساندة حزبه لـ«الإخوة» الفلسطينيين، متهماً أردوغان بأنه كان على علم بعدوان إسرائيل على غزة، أثناء لقائه بأولمرت قبل بضعة أيام من بدء العدوان، ومضيقاً أن أردوغان اتبع سياسة ذات وجهين لتحقيق أعلى مكاسب ممكنة من الحدث، مؤكداً أنه لا يقبل أن تبدو تركيا بمظهر العجز عن مجابهة التطورات التي تمر بها المنطقة.

جمع المساعدات

أ- يقوم قسم كبير من المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا على جهود هيئة الإغاثة الإنسانية التي رفعت شعار حملتها لجمع التبرعات لغزة، «أمسك بيد غزة كي تقف على قدميها»، وقدم الموقع الخاص بها على شبكة الإنترنت^(١٧) تفصيلاً عن المساعدات بحيث تتضمن (المساعدات المالية والعاجلة - المساعدات الموجهة للأيتام- المساعدات الصحية- طائرات المساعدات- سفينة مساعدات إنسانية)، وذكرت الهيئة المساعدات التي قدمتها إلى غزة، وهي:

- المستلزمات الطبية التي أرسلت عبر مصر: أدوية، أغذية أساسية، مساعدات مالية بقيمة ١٤,١٨٥,٠٠٠ ليرة تركية.

- المستلزمات العاجلة المطلوبة من غزة، (بطانيات، خيام، ألبسة، شمع): ٥٥,٠٠٠ ليرة تركية.

- قيمة المساعدات التي حملتها طائرات الشحن والمساعدات المرسله من تركيا: ١,٧٠٥,٠٠٠ ليرة تركية.

- قيمة المساعدات التي أرسلت بواسطة السفينة: ٢,٧٧٤,٤٠٠ ليرة تركية.

- قدمت اللجنة كذلك مساعدات مالية للطلاب المحتاجين (143 طالباً) -في جامعة غزة للتكنولوجيا (١٨).

د- مساعدات من الجمعيات الأهلية والمجموعات التجارية والجهات الإعلامية والجهود الفردية

تبرعت جمعية «اردم در» بمبلغ ٧٥ ألف ليرة لشراء سيارة إسعاف لغزة، بعد أن أطلقت إسرائيل النار على عربة إسعاف في جباليا وأودت بحياة طبيب وثلاثة من مساعديه في السيارة، بجانب المرضى. وتبرعت جمعية «اردم در» بهذا المبلغ إلى هيئة الإغاثة الإنسانية بحسب ما نشره موقعها.

ومن نماذج المنظمات الأهلية التي تفاعلت مع قضية العدوان على غزة، كان مركز التبرع الخيري في حي شيرين أولار Sirin Evler في اسطنبول، والذي نظم معارض شاركت فيها سيدات وربات منازل بأشغال يدوية (مفارش، أكياس، أغطية، ملابس، جوارب صوف يدوية وغيرها). كما قامت أخريات ببيع وتسويق المشغولات والأطعمة والمشروبات لصالح هذه الحملة التي يسهم فيها بعض أصحاب شركات ومحلات الملابس الجاهزة.

وشهدت مدينة إسطنبول حملتين للتوعية بالقضية والحقوق الفلسطينية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مجازر وإبادة بسبب إصراره على المطالبة باستعادة حقه، وحملة للتبرع لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي.

وهو من ناحية أخرى يهدد العلاقات بين تركيا والمجتمع الدولي لمكاسب انتخابية بالداخل، وهو ما لا يمكن قبوله^(٢٣).

من جهة أخرى، يرى محسن يازجي أوغلو -رئيس حزب الاتحاد الكبير- أن على تركيا أن تقاطع البضائع الإسرائيلية، كما أنه يعتبر إسرائيل دولة إرهابية، وأن على الحكومة التركية أن تسارع ببناء جسر جوي لنقل المساعدات إلى فلسطين^(٢٤).

إذن وجوه التفاعل مع موقف تركيا وأردوغان من العدوان على غزة تراوحت ما بين التأييد التام - محسن يازجي أوغلو - وما بين الرفض التام - أحمد تورك، وبينهما كان موقف أغلب الأحزاب المساند للقضية الفلسطينية، والمدين لعدوان إسرائيل لكنه في الوقت نفسه يتهم حزب العدالة والتنمية باستخدام الحدث لأغراض انتخابية بالداخل، وتراوحت الاتهامات بين مكاسب داخلية، وبين مؤامرات يعقدها الحزب مع الخارج للإضرار بالمصالح التركية.

تحليل الموقف التركي من العدوان على غزة

يتناول هذا الجزء المحددات أو المدخلات التي أفرزت الموقف التركي إزاء مسألة العدوان على غزة.

أ- المحددات الداخلية

١- توجهات حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية: تقليدياً، كانت السياسة الخارجية التركية بتعاليمها الكمالية منذ قيام الدولة الحديثة، تقوم على عدد من الأسس، هي في مجملها: التوجه نحو الغرب، الحفاظ على العلمانية، رفض التدخل بالشأن الداخلي التركي والحفاظ على سيادة الدولة التركية.

وباعتبار أن هذه الأسس هي في أحسن التقديرات مؤشرات للسياسة الخارجية ولا تمثل فلسفة متكاملة توفر إمكانية تبني السياسة الخارجية لدور مبادر وإيجابي، فقد كانت السياسة الخارجية التركية خاضعة للتغيرات التي تقع على الصعيد العالمي، من طرف الدول الغربية تحديداً والتي مثلت معسكر التحالف مع تركيا ضد الاتحاد السوفيتي، وحددت من ثم تحرك الخارجية التركية ونشاطها إزاء مناطق العمق الاستراتيجي لتركيا، في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

والى جانب نمط الديمقراطية التركية الذي يكرس فرض الالتزام بالأسس الكمالية من قبل المؤسسة العسكرية والمحكمة العليا^(٢٥)، فقد أحدثت الخطوط العامة التقليدية فراغاً في البعد القيمي والغائي للسياسة الخارجية، أدى إلى خلق سياسة خارجية براجماتييه رد فعلية تهدف إلى المواءمة مع الأحداث الدولية بأي حال، وكان يلاحظ عليها غالباً ميلها إلى اقتناص الفرص على المدى القصير دون الاهتمام بعواقبها طويلة المدى^(٢٦). فهي في التحليل الأخير لم تكن سياسة خارجية

وقد أبرزت بحتشي كذلك اعتراضه على تلقيب بعض من محبي أردوغان ب«السلطان العثماني الأخير»: رجب طيب أردوغان الأول» على أحد الملصقات الدعائية أثناء افتتاحه خط المترو الجديد في اسطنبول يوم الثلاثاء التالي لواقعة دافوس مباشرة. وعلق بحتشي أن «أردوغان كان أولاً فاتح دافوس، ثم صار زعيم الشرق الأوسط والمسؤول الديني الأول عن العالم الإسلامي، ثم صار الآن سلطاناً عثمانياً، فماذا يعني هذا؟! وإلى أين تتجه تركيا؟» مشيراً إلى أن حزب العدالة يجر تركيا إلى مزيد من الاستقطاب ويحاول استعادة معدلات التصويت التي حصلها في ٢٢ من يوليو ٢٠٠٧ بخلق مزيد من التوتر في الداخل التركي، وكان هذا في أثناء الزيارة الدعائية التي قام بها بحتشي في مدينة يوزغات في الأناضول في إطار حملته للانتخابات المحلية في ٢٩ من مارس من عام ٢٠٠٩^(٢٧).

ويرى أحمد تورك رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الممثل للأكراد، أن العدوان الأخير الذي نظمته إسرائيل على غزة قد أبحط آمال شعوب المنطقة في السلام، ولكنه من ناحية أخرى يلفت نظر تركيا إلى ضرورة الاعتبار من تلك الأحداث. ويرى أحمد تورك أن أردوغان كان عليه أن يهتم أولاً بالشأن الداخلي التركي بدلا في الاهتمام بالشأن الفلسطيني في الشرق الأوسط، قائلاً: «ألا يقولون للمرء اهتم بترتيب بيتك من الداخل أولاً!» حيث «الطريق لا يبدأ من ديار بكر». وأتهم تورك رئيس الوزراء التركي باستخدام واقعة دافوس لحصد الأصوات الانتخابية، كما أنه قال بأن «سياسته كانت مزدوجة إزاء القضية الفلسطينية، فهو من ناحية يقول لبيريز «أنتم تعرفون كيف تقتلون جيداً» ومن ناحية أخرى يتم صفقات بيع الأسلحة التي تملأ جيوب الإسرائيليين بالمال التركي، ولتدك رءوس الفلسطينيين بالقنابل، فماذا في هذا الموقف من مناصرة للمسلمين وللإنسان، إلا أن تحل تركيا ارتباطاتها العسكرية مع إسرائيل فهنا تكون مواقفها متناسقة»^(٢٨).

إن المواقف المزدوجة التي يأخذها أحمد تورك على أردوغان تشمل كذلك موقفه من رفض المجتمع الدولي لحماس المنتخبة ديمقراطياً، في حين أنه يبرز الأكراد جميعاً كجماعة من الإرهابيين ولا يحترم اختيار الأكراد للحزب الذي يمثلهم جمهورياً - في حين أنه لا يحمل سلاحاً، ولا يحل مشكلاته بالسلاح، فطريق الإصلاح لا يبدأ إذن من غزة، بل من ديار بكر.

وجه آخر لمواقف الأحزاب التركية يبرزه زكي سيزر رئيس حزب الديمقراطية الاشتراكية - يؤيد من جهة موقف تركيا من العدوان على غزة، لكنه ينتقد موقف أردوغان في دافوس باعتباره تصرف غير دبلوماسي، ولا يعكس سلوك رجل دولة، بل يعكس خطابه نبرة عالية من التشدد ويثير التوتر في المنطقة،

من الملامح المهمة التي تشكل مجمل الموقف التركي تحالف الموقف الرسمي مع الموقف الشعبي

النتائج المهمة كذلك توجه تركيا إلى الوساطة في منازعات الشرق الأوسط، باعتبار أن تركيا إحدى أسس السلام في المنطقة، وكان الموقف من العدوان على غزة يهدف بالمقام الأول إلى اكتساب الشرعية اللازمة للدور التركي جماهيرياً، بجانب أهميته على الصعيد الرسمي، حيث يملأ الفراغ الناجم عن عدم فعالية الدور المصري، كما أنه يوازن الدور الإيراني في القضية ودور إيران في دعم حماس، كما تعتبر علاقات تركيا مع حماس مكسباً للدول العربية؛ حيث تعتبر القناة الأخيرة ذات الثقة للتواصل بين حماس ومعسكر إسرائيل والدول العربية المعتدلة^(٢٩).

وتمثل إضافة تركيا إلى أي تسوية محتملة ضرورة التعامل مع حماس باعتبارها منظمة شرعية منتخبة شعبياً في انتخابات حرة ونزيهة، ومن ثم فرض احترام خيار الشعب الفلسطيني على المجتمع الدولي، وهو ما أكده أردوغان في عديد من تصريحاته^(٣٠)، وهو أيضاً ما راجعه باباجان وجول فيما بعد باستيضاح موقف الحركة علنياً بين أن تكون حزباً سياسياً أو أن تكون جماعة إرهابية، وكان موقف حماس هو التصريح بالثقة التامة في وساطة تركيا، كما أن زيارة محمود عباس لتركيا أبرزت أنه برغم مساندة تركيا لموقف حماس كمنظمة شرعية ديمقراطياً، إلا أن الرئاسة الفلسطينية ترى تركيا وسيطا مقبولاً للتسوية، ومن ثم خلق قنوات جديدة للوساطة والحوار بين تلك الأطراف.

والخلاصة أن تركيا قد بنت شعبيتها حال استعداد الولايات المتحدة لتغيير تاريخي في إدارتها، واستثمرت تحركاتها الدبلوماسية بحيث توفر سبيلاً مؤكداً لحجز مقعد على طاولة أي من تسويات الوضع الراهن في المنطقة.

٢- اقتراب موعد الانتخابات المحلية في تركيا:

ورغم أنه تفسير برجماتي بحت، إلا أنه يقع في قلب التفسيرات التي يتبناها قادة الأحزاب السياسية المعارضة في تركيا، وبالذات حزب الشعب الجمهوري والأحزاب اليسارية، حيث يعرض تفسير الموقف التركي من العدوان على أنه محاولة من أردوغان لاسترضاء الجماهير ذات التوجهات الإسلامية القوية لمنح أصواتها للحزب مرة أخرى في انتخابات ٢٩ من مارس ٢٠٠٩ البلدية، خاصة أن أردوغان كان يواجه اتهامات بعض قادة الأحزاب التركية بأنه كان على علم بأحداث غزة قبل

نشطة ذات برنامج محدد الغايات والأهداف للعب دور إقليمي رائد في أي من الدوائر المهمة لتركيا^(٣٧).

وكانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فاصلاً نحو مزيد من التوازن والاستقلالية في السياسة الخارجية التركية. فالتجهت نحو مزيد من الاستقلال، مع افتقار تركيا للاهتمام الغربي الذي عهدته إبان الحرب الباردة، ومع اشتداد وطأة الخسائر التي تكبدتها المشاركة في حرب الخليج الثانية والتي وصلت لحوالي ٣٥ مليار دولار كرسوم على خط الأنابيب وقيمة التبادل التجاري الضائع مع العراق خلال العقد التالي، وتداعيات الحرب الكردية ضد بغداد -التي ساندتها الولايات المتحدة- وكانت قد أدت إلى نشوب أزمة إنسانية مع تدفق ٤٥٠ ألف لاجئ كردي إلى الحدود التركية^(٣٨)، وعجز واشنطن عن تعويض تركيا عن تلك الخسائر، وهو ما رسخ تجربة سلبية على خلفية التراجع عن أولوية التحالف المطلق مع الغرب.

واتجهت تركيا من جانب آخر إلى مزيد من التوازن، حيث انفتحت على مناطق «العمق الاستراتيجي» لها في القوقاز وأسيا الوسطى والبلقان بعد طول احتجاز لها خلف السياج السوفيتي، خاصة مع تحفز إيران للعب دور إقليمي بارز في المناطق لعلاقاتها نفسها التاريخية والعرقية المشتركة، فهي تعتبر منافساً كفوّاً لتركيا في المناطق نفسها التي تعتبرها تركيا ضمن حدودها الثقافية والتاريخية والعرقية، وكانت إرهابيات ذلك النزوع نحو التوازن قد برزت منذ عهد رئيس الوزراء السابق تورجوت أوزال، فيما عرف باسم «العثمانية الجديدة»، التي شهدت تطوراً كبيراً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم منذ عام ٢٠٠٢، سواء كان تطوراً في «الغاية»، أم تطوراً في «المضمون».

فالغاية التي يضيفها حزب العدالة والتنمية على الخطوط العامة للعقيدة الكمالية في السياسة الخارجية التركية تشمل اهتمام تركيا بتحقيق الأمن والحرية وتحقيق التعايش السلمي بين الثقافات وتجنب العنف والانشقاق.

ويشمل مضمونها الاعتماد على الحوار السياسي، وسياسة الاحتواء والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الأطراف المختلفة خاصة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتحقيق هذا من خلال زيادة وتكثيف العلاقات الثنائية، والتواصل مع كل المجتمعات في المنطقة، تقديم مبادرات إقليمية، تبني سياسة مبادرة لحل النزاعات وتقوية العلاقات بالمنظمات الإقليمية والدولية.

وكان من نتائج تلك الإضافات أن تحولت تركيا من سياساتها العدائية الإقصائية للأكراد إلى سياسة جديدة من الاحتواء والتعايش؛ إذ إنها بتحقيق تلك المعادلة داخلياً، تمثل عملياً النموذج الذي تسعى السياسة الخارجية لترويجيه. ومن

٥- عنصر الشخصية والقيم في الموقف الرسمي التركي:

أعدت أحداث دافوس الاعتبار لمتغير الشخصية الكاريزمية في تحليل العلاقات الدولية، إلى جانب متغير القيم التي برر أردوغان بها موقفه في الانسحاب من دافوس، بأنه انتصار للقيم التي تمثلها تركيا في المجتمع الدولي «حقوق الإنسان» ولقيم «العدالة» و«الصدق» و«الاستقامة»، غير أنها من ناحية أخرى تعد تحالفا عميقا بين مشاعر الزعيم التركي والغالبية العظمى من الشعب، لا يمكن حسابها لأغراض انتخابية فحسب.

وقد ثارت التساؤلات حول مدى تأثير تلك العوامل على الإطار المؤسسي والتاريخي والاقتصادي الذي يوطد التحالف بين تركيا والعالم الغربي -الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة- وسجل العلاقات الزاخر بعدد من سوابق التعاون في مختلف المجالات، ومدى تأثير واقعة دافوس تحديداً على مستقبل تلك العلاقات ومستقبل حزب العدالة والتنمية، بل ومستقبل أردوغان السياسي بعد استهدافه من قبل الجمعيات اليهودية بدعوى معاداة السامية، وتهديدها له بنموذج عمر البشير الذي يقع الآن تحت طائلة الاتهامات الموجهة إليه أمام المحكمة الجنائية الدولية.

لا شك أن أردوغان يعتبر من أكثر الزعماء الأتراك تأثيراً وشعبية؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي التركية أن أكثر من ٨٠٪ من الأتراك يؤيدون تصرف أردوغان في دافوس، كما أن تظاهرات التأييد التي أقيمت في مطار أتاتورك عشية الواقعة كانت تعلن خلع الجماهير ألقاب ممجدة على رئيس الوزراء من قبيل «فاتح دافوس»، «ومرحبا بقائد العالم وناصر المظلومين»، كما أن احتفال افتتاحه لخط المترو الجديد عقب تلك الواقعة شهد كذلك تلقيه بـ «السلطان العثماني رجب طيب أردوغان الأول»، وأنشأ بعض من محبيه موقع «فاتح دافوس» ليسجل كل ما كُتب بشأن الواقعة في الصحف والوسائل الإعلامية المختلفة داخل وخارج تركيا. ومن ثم توقع الكثيرون اكتساح الحزب للانتخابات المحلية في نهاية شهر مارس. ولأن هذا يعني أن أردوغان لن يرحل قريباً، فقد ابتلعت الدول الغربية، والنخب العلمانية، والجيش التركي انتقاداتهم وتهديداتهم لأردوغان برسم خط رجعي للسياسة الخارجية التركية، أو اتهامهم بإحياء الحلم العثماني من جديد، ولو مؤقتاً، لحين تثمر جهود تصفية الحزب سياسياً من قبل الجمعيات اليهودية واللوبي الأرمني في الولايات المتحدة والأحزاب العلمانية في الداخل التركي.

ومع ذلك، يرى البعض أن توجهات أردوغان المعادية للغرب سوف تخمد عقب الانتخابات المحلية، وسيعود إلى النمط البراجماتي الذي عهدته عليه الدول الغربية في السابق، ويعود إلى مواصلة الإصلاحات التي يطلبها الاتحاد الأوروبي، وعقد اتفاقات جديدة مع صندوق النقد الدولي، ويحفظ ملف معاداة إسرائيل على رف السياسة الخارجية.

وقوعها، وهو ما كان من شأنه أن يلحق بالحزب خسارة كبيرة على المستوى الشعبي، ومن ثم كان موقف أردوغان والحكومة التركية يأتي في سياق الإجابة العملية عن تلك الادعاءات.

٣- صورة حزب العدالة والتنمية على الساحة

السياسية التركية:

تعتبر الإتهامات التي واجهها أردوغان مما يعرف بتيار «الوطنيين الجدد» وإتهامات حزب الفضيلة -الذي كان أردوغان تابعاً له في السابق- بأنه أداة طيعة في يد أمريكا وأوروبا، خاصة مع عبارته التي أخذت عليه إبان تقديم الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير حين قال: we Are co-chair East Initiative of the Greater Middle -إن تركيا طرف أصيل في مبادرة الشرق الأوسط الكبير» تعتبر تحدياً هاماً لشخصية أردوغان ومصداقية توجهاته السياسية وتوجهات حزب العدالة والتنمية عموماً، والتي تركز على ضرورة تجاوز التصدع السياسي والأيدولوجي الذي تعانیه تركيا ومحاولة الوصول إلى أرض مشتركة لا تقع عليها صدامات الجيش والسلطة التنفيذية مرة أخرى، ولا تشهد مناوشات خطيرة بين التوجه العلماني والتوجه المحافظ الذي يمثله. ومن ثم كانت سياسة أردوغان بشأن العدوان على غزة تلميحاً بالتزامه بالثوابت التي انتخبته الجماهير التركية على أساسها، خاصة بعد تقديمه عديداً من التنازلات، مع الضغوط التي مارسها المحكمة العليا في تركيا والجيش التركي لمنع حربه من دخول الانتخابات وإغلاقه، فاضطر للتراجع عن قانون إلغاء منع الحجاب في الجامعات التركية والمؤسسات الحكومية. وكانت من ناحية أخرى سبباً لإعادة التواصل مع القيم الإسلامية، ولجمع الجماهير الإسلامية والعلمانية على السواء بعد طول تمزق ونزاع، وحشد الجهود لتفعيل موقف الحزب من المسألة الفلسطينية عموماً باعتبارها قضية إنسانية بالمقام الأول تجمع الشعب التركي بكل أطيافه.

٤- ضغوط الرأي العام التركي ذي الميول الإسلامية

/التعاطف الإنساني:

منذ اليوم الأول لبدء العملية الإسرائيلية في غزة، انتفضت الجماهير التركية في تظاهرات واحتجاجات متواصلة وحاشدة ومنتشرة في أرجاء البلاد وبدعوة وتنسيق عدد من القوى اليسارية والعلمانية إلى جانب الإسلامية وقوى المجتمع المدني. وكانت أغلب المطالبات التي رفعتها الجماهير - تحديداً تلك التي نظمها حزب الفضيلة المعارض- تتضمن قطع العلاقات مع إسرائيل وطرده السفير الإسرائيلي. فكان احتدام الغضب الشعبي دافعاً لأن تعكسه الحكومة التركية خاصة من خلال تصريحات رئيس الوزراء.

الشعب الجمهوري بقيادة دنيز بايكال، وحزب الحركة الوطنية بقيادة دولت بحتشلي، قد أبدت تضامنها مع الشعب الفلسطيني في محاولة لمنع حزب العدالة والتنمية من استثمار الغضب الشعبي منفرداً لنشر شعبية أوسع بين قطاعات من الجماهير التي لا تنتمي للخلفية الإسلامية.

٩- تراجع شعبية التحالف مع الولايات المتحدة:

كانت هناك مؤشرات لتراجع شعبية التحالف مع الولايات المتحدة، لا ترجع فقط إلى التسعينيات، ومن بعدها حرب العراق ودعم الولايات المتحدة للأكراد في شمال العراق، بل أدت تطورات قضية الإرجانكون والفضائح التي تتوالى على صفحات الجرائد والبرامج الإذاعية خاصة ما يتعلق بمحاولات الانقلاب والاعتقالات والتفجيرات وغيرها -ضمن تداعيات أخرى- إلى زعزعة ثقة الأتراك بالمؤسسات والجيش التركي، ووضعت الشخصيات المهمة التي طالتها التحقيقات، وعلاقاتها مع أجهزة الاستخبارات الغربية والتابعة للناثو إبان الحرب الباردة، وضعتها في موضع الاتهام، خاصة أن التحريات أثبتت علاقتها بأحداث العنف السياسي في الثمانينيات والقلقل التي شهدتها الجنوب الشرقي لتركيا في التسعينيات، ومن ثم وضعت العلاقات مع الغرب وما أسفر عنها من سياسات تحالفية موضع استفهام^(٣١).

ب - المحددات الإقليمية:

١- ضرورة ملاء الفراغ الذي أحدثته الغياب الأمريكي عن أحداث المنطقة، والذي ترتب عليه استدعاء مصر للدور التركي.

٢- النزاعات العربية الإسرائيلية المحتدمة والتي تجعل من عملية التواصل والتفاوض أمراً عسيراً بحسب الرؤية التركية.

نجد أن تركيا كانت تستثمر بشكل ما علاقاتها الجيدة بإسرائيل والدول العربية من خلال رعايتها لمبادرات سوريا وإسرائيل غير المباشرة، والتي كانت تقترب من مرحلة التفاوض المباشر. وكان من الأسباب المباشرة لتصاعد الغضب التركي إزاء إسرائيل هو أنه بعد جهود استمرت لعدة شهور وبعد بلوغ الجولة الخامسة من المحادثات، جاءت الاعتداءات على غزة لتزعزع الثقة في صدق المساعي الإسرائيلية للسلام. وتوجهت أكثر انتقادات تركيا لإسرائيل بسبب اللامبالاة التي أبدتها الأخيرة لتداعيات العدوان على الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، والذي وضع الأنظمة العربية المحافظة إزاء شعوبها على طرفي النقيض، ومن ثم سببت عديداً من القلاقل والتوترات، ناهيك عن عرقلة عمليات السلام التي كان من المزمع المضي فيها.

٦- مستوى الحوار الذي تبناه الطرف الإسرائيلي-بيريز- في منتدى دافوس، والتوزيع غير العادل لوقت المداخلات:

دفع الأسلوب غير اللائق - دبلوماسياً وسياسياً- الذي تحدث به بيريز -مدافعا عن عملية إسرائيل الأخيرة في غزة- إلى تعدد قواعد الحوار اللائق، ودفع أردوغان إلى الرد على إهانة بلاده بالانسحاب من المنتدى مؤكداً غياب العدالة في توزيع المداخلات، وكان لهذا الحدث تداعياته على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث ازدادت توتراً على ما كانت عليه بالفعل، كما أنها أدت إلى تراجع حاد في قطاع السياحة بين البلدين، والأهم أنها حفزت تهديدات اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة بتبني ملف الأرمن، وحفزت مساعي الحكومة الإسرائيلية لتصفية أردوغان سياسياً.

٧- تداعيات الأزمة المالية العالمية على التوجهات التركية التجارية (تزايد اعتماد تركيا على أسواق المنطقة العربية):

كان للأزمة المالية العالمية أثرها على الاقتصاد التركي، الذي يعتمد بالأساس على عقود التصدير المبرمة مع العالم الغربي وبالتحديد مع الاتحاد الأوروبي. وفي بعض الأقاليم الاقتصادية التركية التي تتميز بتزايد الاستثمارات المحلية متوسطة الحجم -مثل إقليم جازيانتب وقيصري والمدن الأناضولية عامة- نجد توجهها نحو زيادة التعامل التجاري مع الشرق الأوسط، وبالتحديد مع سوريا؛ للقرب الجغرافي، ولتبعات الأزمة المالية التي لم يكن من سبيل لمجابهة تداعياتها على البطالة وعلى سداد ديون الشركات متوسطة الحجم، سوى تعويضها العقود الملقاة مع الغرب بعقود جديدة مع الدول العربية، وهذا يعني ارتباط تلك المناطق اقتصادياً بالشرق الأوسط والتأثير على السياسة الخارجية التركية لتكون أكثر نشاطاً في هذه المنطقة، خاصة بعد أن أوقف اتحاد المستهلكين في تركيا شراء السلع الإسرائيلية، ومن ثم دفع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، وخاصة أن النخبة الحاكمة في تركيا الآن ذات علاقات ثقافية ودينية وتاريخية أوطد بالشرق الأوسط عن سابقتها. وعليه فإنه يمكن فهم الموقف التركي على خلفية ضرورة فتح الأسواق العربية للمصانع التركية وتعويض قطاع التجارة التركي عن خسائره من الأزمة المالية.

٨- مواقف القوى السياسية الأخرى في الداخل التركي:

كان حدث العدوان على غزة مناسبة مجانية لأغلب الأحزاب السياسية التركية لاستعادة شعبيتها لدى الناخب التركي من خلال التنديد بالعدوان، وتسيير المظاهرات والإدلاء بالتصريحات الحادة، بل وأحياناً المزايمة على الموقف الرسمي للحكومة من ناحية، وانتقاده من ناحية أخرى. وكان أكبر الأحزاب من حيث عدد الأصوات التي حازتها في الانتخابات الأخيرة، مثل حزب

نستنتج من هذا السجل أن طبيعة العلاقات تشمل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهو ما يعبر عنه مفهوم «التعاون الاستراتيجي»^(٣٣). غير أنه في العقدين الأخيرين، كان بعداً آخر لتلك العلاقات يأخذ في التشكل، وهو التوتر بصفة عامة، خاصة وقد برزت نتائجه في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واهتمام تركيا بتحويل ميزان المصالح في علاقاتها مع إسرائيل إلى صالحها، حيث تحتاج الأخيرة الآن إلى وساطة تركيا في مساعي السلام سواء مع لبنان، أو مع إيران في المستقبل -بحسب ما تضمنه حوار أردوغان مع ذا جارديان في ٢٥ من فبراير ٢٠٠٩- أو مع سوريا حالياً. وبعبارة أخرى، فإن خسارة وساطة تركيا بين إسرائيل والدول العربية لن يكون من السهل تعويضها، وهو ما يعزز دور تركيا كقوة إقليمية بالمنطقة، ويمنحها مساحة جيدة للمناورة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويطبق عملياً الرسالة التي أراد أردوغان توصيلها: «قد أبدو ليئلاً لكنني، لست الحمل الوديع»^(٣٤).

وعليه فإن الباحث يفهم أن توتر العلاقات من جانب الطرف التركي في الفترة الأخيرة - بتبني مواقف عدائية حادة ضد الحكومة الإسرائيلية والانشقاق عن المعسكر الغربي والعربي المؤيد لعملية إسرائيل أياً ما كانت عواقبها- هو سبيل لإبراز مدى حاجة الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى الدور التركي بالمنطقة^(٣٥).

وعليه، فإن الباحث لا يضع تصرف أردوغان في دافوس في إطار العمل الدعائي، وإنما في إطار العلاقة المتوترة التي يمر بها البلدان؛ فهو لا يمثل توجهاً جديداً في السياسة الخارجية^(٣٦)، بقدر ما يلائم التغييرات التي طرأت على مرحلة التسعينيات وما قبلها.

ج- المحددات العالمية:

١- عالم ما بعد الحرب الباردة ودور المجتمع المدني ورجال الأعمال في تشكيل السياسة الخارجية في عصر العولمة تغيرت خرائط القوى العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وتأثرت تباعاً العديد من النظم السياسية الإقليمية، ما أدى إلى إعادة كل دولة حساباتها بشأن معادلات سياساتها الخارجية، وإعادة هيكلتها بما يتوافق مع التغييرات العالمية. وكان من ضمن تلك المراجعات تحديد أولويات السياسة الخارجية ونطاقات الاهتمام في إطار تصور هذه النظم عن دورها وتصور الرأي العام في بلدانها عن دور السياسة الخارجية لحكومتها^(٣٧).

وكانت تركيا من أكثر دول العالم تأثراً بتلك التغييرات العالمية، حيث أدت إلى تغير حاد في علاقاتها التي استقرت لسنوات طويلة مع جيرانها بوسط آسيا والقوقاز والبلقان والبحر الأسود والشرق الأوسط وبالغرب، سواء كان

كما أنه أثناء زيارة اولمرت الأخيرة أكد التشاور مع تركيا والدول الأخرى فيما يخص الوضع في غزة، بل إن بعض الصحف التركية نقلت عن السفير الإسرائيلي في تركيا أن اولمرت وعد تركيا بتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة^(٣٢)، وهو ما أكد انطباع الطرف التركي بأنه تعرض للخيانة، حسب ما تناقلته الصحف التركية على لسان أردوغان.

٣- نهج الخارجية التركية بشأن تحسين العلاقات مع إيران والتعاون في مجالات المصالح المشتركة.

يمثل التعاون بين كل من إيران وتركيا في مجالات الطاقة والتجارة ومجالات الأمن -مسألة الحركات الانفصالية الكردية- سعيًا من الحكومة التركية لكسر تقسيم المنطقة إلى محاور طائفية ومذهبية، يواجه فيها المحور السني التركي، المحور الشيعي بقيادة إيران والذي تصاعد نفوذه بعد انتصار حزب الله في حرب لبنان صيف ٢٠٠٦.

٤- العلاقات المتوترة مع إسرائيل: من التعاون الاستراتيجي إلى التوتر المكتوم اتجهت تركيا -تاريخياً- وبناءً على «أولوية التحالف مع الغرب» كما خطها أتاتورك في المبادئ الكمالية للدولة، إلى دور الحليف الاستراتيجي الوحيد لإسرائيل بالمنطقة، خاصة باعتبار أنها الدولة المسلمة الأولى التي تعترف بإسرائيل، وأنها الدولة المسلمة الوحيدة في حلف الناتو.

وعليه فقد حاولت الحكومة التركية أن تقلل من مشاعر العداة الشعبي لإسرائيل خلال التسعينيات لتمرير السياسات التحالفية مع إسرائيل، وساعد على ذلك اكتساب إسرائيل لتأييداً شعبياً في الأوساط العلمانية التركية من خلال استغلال مسألة حزب العمال الكردستاني. فقد أمدت إسرائيل تركيا بتكنولوجيا عسكرية متقدمة كان لها الفضل في إلحاق خسائر قوية بكوادر الحزب، ومراقبته من خلال طائرات التجسس بدون طيار، وكذلك إخراجها عبد الله أوجلان من سوريا في أكتوبر ١٩٩٨، ثم اختطافه بالتعاون مع المخابرات الأمريكية من نيروبي وتسليمه لتركيا في فبراير ١٩٩٩. ويضاف لهذا السجل، توقيع الدولتين على اتفاقية الدفاع عام ١٩٩٧ والتي تبعتها سماح تركيا للطائرات الإسرائيلية بالتدريب في أجوائها وتحديث تل أبيب للطائرات والدبابات التركية.

ويضاف إلى البعد الأمني السابق، البعد السياسي، حيث تتعاون تركيا مع منظمات اللوبي اليهودي المؤثرة في أمريكا لمنع تمرير قرار إدانة مذابح الأرمن، كما أنها تحفز صندوق النقد على الاستثمار في تركيا، وتتعاون الدولتان على الصعيد التجاري كذلك حيث يزيد حجم التجارة السنوية بين البلدين على ثلاثة مليارات دولار.

برغم مساندة تركيا لموقف حماس كمنظمة شرعية ديمقراطياً إلا أن الرئاسة الفلسطينية ترى تركيا وسيطاً مقبولاً للتسوية

والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢. ثم أدت تداعيات الحرب في المنطقتين إلى استدعاء النفوذ التركي واستخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية التي تملكها تركيا لتأمين مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة. وقد أعقب سنوات الاحتلال الحرجة إعادة قراءة السياسة الخارجية الأمريكية بعد فوز الحزب الديمقراطي ووصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض، والذي لازمه عديد من التصريحات عن ضرورة الانسحاب من العراق ونسبة ما أحدثته الحرب من خسائر جسيمة في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها إلى الإدارة التي قادها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وهو توجه تدعمه كثير من المراكز البحثية الأمريكية وتؤكد ضرورة استرداد الولايات المتحدة علاقاتها مع حلفائها بالمنطقة، خاصة مع توجه تركيا للتعاون مع القوى الإقليمية بآسيا، تحديداً الصين وروسيا وإيران، وهو ما يقلق الإدارة الأمريكية بشأن ملفات الطاقة والبرنامج النووي الإيراني. والخلاصة أن الظروف الدولية حالياً تمهد لعلاقات تركية أمريكية أكثر توازناً قد تلتزم فيها الولايات المتحدة بتعويض الخسائر التركية من الحرب على العراق، والخسائر السياسية التي تلقتها تركيا بشأن التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي.

خاتمة

■ تساؤلات حول الموقف التركي

■ هل تملك تركيا مقومات القوة الإقليمية؟

ترى بعض التحليلات أن تركيا تملك مقومات الدور الإقليمي، من خلال علاقاتها مع جميع الدول الأطراف، ومن خلال عضويتها في حلف الأطلسي، وحوارها المتواصل مع الاتحاد الأوروبي، وموقعها الجغرافي، وخلفيتها التاريخية التي تجعل من هدف توحيد العرب ولو نفسياً المحاولة الأخيرة للحفاظ على ما يسمى بالأمة العربية، التي هي نواة الأمة الإسلامية، الحفاظ عليها ليس فقط دينياً بل سياسياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً.

كما أن لتركيا أهمية خاصة في التفاعلات السياسية والأمنية الخاصة بالمنطقة، فهي تقوم بعدد من الأدوار المحورية، مثل:

الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وكان الفراغ الناشئ في آسيا الوسطى والبلقان حافزاً للسياسة الخارجية التركية لأن تسارع بملته بمعاونة الولايات المتحدة، والحفاظ على الاستقرار السياسي في هذه المناطق وتأمين الأقليات التركية، والرفض البات لانفصال الأكراد في جنوب شرق البلاد على شاكلة الدول اليوغسلافية سابقاً.

من ثم كان لهذا التوجه للشرق والجنوب أثره في إعادة صياغة تركيا لسياساتها الخارجية، بحيث تكون أكثر استقلالية - عن الغرب - خاصة فيما يخص مصالحها الأمنية والاستراتيجية العليا، وبحيث تكون سياسة مبادرة ذات أهداف ومصالح ذاتية.

وقد بدأت تناقضات المصالح التركية استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً مع المصالح الأمريكية في الظهور^(٣٨) لتثمر تراجعاً في أولوية الالتزام بالمصالح الغربية في السياسة الخارجية التركية، خاصة مع ماطلة الاتحاد الأوروبي ومشروطية استكمال محادثات العضوية مع تركيا حتى تتخذ الأخيرة خطوات حقيقية في الملفات الأكثر حساسية على الإطلاق، مثل قبرص، بنهاية عام ٢٠٠٩. فالملحوظ بشكل عام هو أن عرقلة الاتحاد الأوروبي مسيرة تركيا تجاه عضويته، تغذي التوجه الاستقلالي للسياسة التركية، رغبةً في تحصيل أكبر قدر ممكن من التعويضات مادامت أن الإدارة الأمريكية لا تبذل الجهود الكافية للضغط على أوروبا، وخاصةً أن روافد هذا التوجه الاستقلالي تجد خلفية فكرية متكاملة - تقدمها كتابات أحمد داوود أوغلو عن تركيا الدولة المركز في المنطقة - وخلفية أيديولوجية تتمثل في نموذج القومية الإسلامية في تركيا.

لكن التوجه الاستقلالي الذي تتبعه تركيا لا يعني استبدال علاقاتها في مناطق الشرق الأوسط ووسط آسيا والبلقان، بعلاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فلا ننسى أن الخيار التركي الأخير بشكل بارز هو العالم الغربي، لكنها تسعى من جهة أخرى إلى تنويع خياراتها وأدواتها الدبلوماسية، وتكامل توجهها الغربي بالتوجه إلى الشرق، لكن «الاختيار الأصيل والمستمر لصانع السياسة الخارجية التركي ما زال غربياً بالأساس... وما يبدو على السطح من مشكلات واختلافات بين تركيا وبعض شركائها الغربيين (خاصة الولايات المتحدة) يمكن حصره كخلاف تكتيكي وليس استراتيجياً»^(٣٩).

٢- أحداث الحادي عشر من سبتمبر: تبع أحداث الحادي عشر من سبتمبر توقع بازدياد الدور الإقليمي لتركيا، بعد نشوب حربين إقليميتين في وسط آسيا/ أفغانستان وفي الشرق الأوسط/ العراق، تزامن معهما وصول حزب العدالة

الغربية والولايات المتحدة، خاصة بعد أن قدم ساركوزي دعمه لها في لقاءه بأردوغان بدمشق نهاية سبتمبر الماضي، وكان هذا نتيجة العلاقات الوثيقة التي طورتها تركيا مع العالم العربي والقوقاز وآسيا الوسطى والبلقان في إطار سعيها لإبراز أهمية دورها في المنطقة ومدى احتياج العالم الغربي إليه.

ومن جانب آخر فإن المشهد الغزاوي كان من فصوله المهمة زيارة وزير الخارجية المصري إلى تركيا وطلبه التوسط التركي بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يعني أن تركيا تم استدعاؤها في المشهد بطلب من أحد أبرز لاعبيه، وأكدت رغم ذلك «احترام أنقرة لدور مصر» وأن «تركيا مستعدة للمساعدة في الوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية إذا ما طلبت مصر أو الجامعة العربية ذلك» وأن «تركيا لا تسعى وراء السمعة أو التباهي من خلال لعب دور سياسي في المنطقة وإنما تسعى من أجل المساعدة في حل المشكلات» وهذا يشير إلى الخطوات الحذرة التي تخطوها تركيا في المنطقة.

غير أن الصورة لا تبدو على هذا النحو بالنسبة لبعض المسؤولين الأتراك الذين يرون أن أي دور تلعبه تركيا سيكون محدود التأثير بسبب المواقف المتعنتة لإسرائيل، فيرى وزير الخارجية السابق ألتير تركمان أن تركيا وعلى الرغم من علاقاتها الجيدة بتل أبيب لا يمكنها أن تجبرها على تغيير مواقفها لا سيما أن الأمر يدخل أيضاً في حسابات انتخابية داخل إسرائيل.

محدودية تأثير الدور التركي ترجع كذلك إلى غياب الضغط الأميركي في ظل إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش التي تستعد للرحيل وهي ليست في وارد التدخل، كما لا يمكن التكهن بمدى فاعلية الإدارة الجديدة في فرض التزامات على إسرائيل.

■ ما تداعيات الموقف التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية؟

■ ■ إن الموقف التركي من غزة لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى مجمل استراتيجيات تركيا في التعامل مع القضية الفلسطينية، والتي يرجح الباحث أنها أقرب إلى وصفها باستراتيجية «التوازن» بين الأطراف المختلفة، في إطار الرؤية الأوسع للتفاعلات السياسية في المنطقة ودور تركيا فيه، كما ألمح إليه عرض المحددات الداخلية للموقف الرسمي التركي. ويمكن توضيح عناصر تلك الاستراتيجية وشواهداها في النقاط التالية:

- إن استراتيجية التوازن التي تتبناها السياسة الخارجية التركية قد ازدادت حساسية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والذي عني بتوزيع الأدوار بين المؤسسات المختلفة الرسمية، كالبرلمان والمؤسسة العسكرية والحكومة ورئاسة

١- موقعها الاستراتيجي في قلب التطورات العالمية، وهو ما أبرز دورها في توفير المساعدات اللوجستية لعبور القوات الأمريكية إلى العراق وأفغانستان، ودورها في توصيل النفط من الشرق الأوسط وتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي المقبل من روسيا.

٢- تعد القوة المسلمة الوحيدة التي تواجه إيران وتوازنها، من وجهة نظر الأطراف الغربية ودول «الاعتدال» العربية.

٣- تعد مصدر القوة العاملة لدول الاتحاد الأوروبي المسنة.

٤- هي ثاني قوة عسكرية في المنطقة بعد إسرائيل، وتتمتع حالياً باقتصاد كبير نسبياً مقارنة بالدول الإسلامية، فالإنتاج المحلي يعلو على إنتاج أي بلد مسلم آخر، وهو أكبر بخمسة أضعاف الإنتاج المحلي الإسرائيلي. فتركيا من بين خمس دول رئيسية مؤثرة بالمنطقة (مصر وباكستان وإندونيسيا وإيران) هي الوحيدة التي تملك إمكانات عسكرية واقتصادية تمكنها من التأثير في أي حدث يتعدى جيرانها المباشرين، ولذا نجدها من حين لآخر تشب عن حدودها وتمارس بعض الأدوار العسكرية، مثل عملية فبراير ٢٠٠٨ في شمال العراق.

يضاف إلى هذا أن الخلفية العقيدية للسياسة الخارجية تجاه المنطقة تتمثل في أن هناك ضرورة لترتيب «الجغرافيا»، أو المنطقة، من الداخل أولاً؛ فالدول العربية التي أنشأتها سايكس بيكولم تستطع إلى اليوم الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة للمصلحة العليا لها، وهي شرف وكرامة الانسان العربي بالمفهوم الاجتماعي والأخلاقي قبل القومي والسياسي، وهذا ما يدفع السياسة التركية للمصالحة مع العدو الحديث/العرب، والعدو التاريخي التقليدي أرمني، والكردي وإسرائيل بحيث تحافظ المنطقة على هذا الحد الأدنى بأي سبيل (٤٠).

■ ما حسابات التكلفة والمكاسب الخاصة بهذا الدور؟ وما مدى فاعليته؟

■ ■ يبدو الموقف الرسمي من العدوان على غزة مكلفاً للأوساط العلمانية التقليدية في تركيا التي تذكر أردوغان بخيانة العرب والشريف حسين للدولة العثمانية عام ١٩١٦، وتنبهه إلى أن الفلسطينيين أنفسهم يتآمرون على بعضهم البعض، بل وتتآمر عليهم الدول العربية نفسها. وترى تلك الأوساط أن دور تركيا في الشرق الأوسط هو أشبه بالغوص في مستنقع من الوحل، وأنه غير مشكور عربياً؛ للحساسيات المفرطة إزاء تركيا، وغير معني به أمريكياً ولا أوروبياً.

لكن التطورات الفعلية أثبتت أن جهود الوساطة التي بذلتها تركيا بين إسرائيل وسوريا كانت موضع ترحيب جيد من الدول

الدبلوماسية والاقتصادية لمعالجة أزمات المنطقة وصراعاتها، والأهمية الاستثنائية للقدرات والأدوار التركية في إطار أي ترتيبات إقليمية قائمة على هذا الاقتراب»^(٤٣).

وتقع استراتيجية التوازن وتوزيع الأدوار التي يديرها حزب العدالة والتنمية على خلفية تاريخية من المواقف السابقة للسياسة الخارجية التركية، منها ما ذكره جاري أرهان^(٤٤):

- أن تركيا في حال مساندتها رسمياً لحل الدولتين في القضية الفلسطينية من جانب، وفي حال علاقاتها العسكرية والأمنية مع إسرائيل من جانب آخر، فإنها لا تتردد في نقد العمليات العسكرية الوحشية التي تقوم بها إسرائيل، وكان تعليق الرئيس التركي السابق أجاويد على مجزرة جنين ٢٠٠١ شاهداً على هذا الموقف.

- عرضت إسرائيل على الدول العربية بيع المياه لها في الثمانينيات وأدى رفضها إلى التوجه إلى تركيا وتوقيع اتفاقية بيع المياه في ٢٠٠٥ بعد عشر سنين من المفاوضات في هذا الصدد.

- أثناء عدوان إسرائيل على مصر ١٩٥٦ استدعت تركيا سفيرها من «تل أبيب» وطلبت منه مغادرة أنقرة، وتكرر موقف مشابه أثناء عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧.

ولكن يبرز تساؤل حول المدى الذي تستطيع تركيا أن تذهب إليه باستراتيجية التوازن في ظل عديد من التحديات التي تهدد استمرارية تلك السياسة. فهناك لا شك حدود للقدرات الذاتية التركية، ما يجعل الحفاظ على المعادلات التوازنية أمراً عسيراً حال عدم تعاون الفاعلين الداخليين والإقليميين والدوليين، وفي ظل اندفاع أطراف الصراعات بالمنطقة إلى تبني رؤى أكثر حدية ولا تنطوي تحت منظور تركيا للمباريات غير الصفيرية، أعني بالتحديد إسرائيل، كما أوضحته الأحداث الأخيرة في غزة.

في هذا الإطار لا يبدو واضحاً كيف ستتعامل سياسة «التوازن» التركي مع المطالب الجماهيرية التركية - الإسلامية بالذات والتي تمده بالشرعية- بقطع العلاقات مع إسرائيل وطرد السفير الإسرائيلي، وهي ليست مطالب جديدة بحال، ولا يبدو أيضاً كيف ستتعامل تركيا مع تصادم نمو هذا النزاع «الأممي» أو التوسعي -في الاهتمام والنفوذ- في رؤية تركيا للمنطقة، مع السوابق التاريخية التي يضعاها التيار العلماني في الحكم دوماً نصب أعين الحكومات المتعاقبة، خاصة أن الفراغ الإقليمي وعدم الاستقرار يجذب تركيا إلى استخدام إمكاناتها غير المفعلة كقوة إقليمية، وهو يتلاقى مع رؤية السياسة الخارجية الجديدة، لكنه يبرز تحديات من ثلاث نواح: اقتصاد ينبغي أن يبقى متيناً ونامياً على الرغم من انتكاساته، جيش قوى لا ينبغي توريثه بإفراط خارج حدوده، وحركة إسلامية تجعل تركيا جزءاً من العالم الإسلامي وربما زعيمة له. وفي هذا

الجمهورية، وغير الرسمية من خلال القاعدة الشعبية التي تساند الحزب والمتمثلة في المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، لتبرز تنوعاً واسعاً في المواقف ما بين التشدد والاعتدال والتأييد. وقد تسلمت الحكومة في الفترة الأخيرة دور التشدد اللفظي في التعامل مع الحكومة الإسرائيلية، دون أن تنتقل إلى تحرك فعلي على أرض الواقع، فلم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ولم تستدع السفير الإسرائيلي، ولم ترسل قوات حفظ السلام إلى غزة، ما يعكس عدم رغبة الحكومة التركية في ترجمة موقفها إلى أفعال مباشرة، بينما تسلمت الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية -إلى جانب مهمة التشدد والمغالاة لفظياً- التحرك عملياً بجمع المساعدات والتبرعات، وتلفت في هذا جميع التسهيلات من الحكومة التركية، بل شاركتها الحكومة في جمع التبرعات من خلال مؤسساتها الرسمية، وتسلمت الرئاسة دور المفاوضات الدولي وتبني لهجة أكثر اعتدالاً وحياداً خاصة ما يتعلق بملف حماس^(٤٥)، وربما مالت في حوار رئيس الجمهورية لقناة atv التركية إلى لهجة تبريرية. ومن جانب آخر أبرزت الأحزاب التركية طيفاً آخر من المواقف ما بين تأييد اهتمام الخارجية التركية والحكومة بالعدوان على غزة، وما بين رفض اتخاذ أردوغان الحدث فرصة لتحويل الرأي العام التركي إلى الخارج هروباً من المشكلات الداخلية والتي على رأسها مشكلات الأكراد.

- تستند استراتيجية التوازن في السياسة الخارجية التركية كذلك إلى تصورين متكاملين عن المجتمع الدولي، حيث يرى بعض المحللين أن رؤية المجتمع الدولي عند أردوغان هي رؤية «رخوة» نسبياً؛ حيث يراه أكثر ميلاً إلى التجانس منه إلى الصراع، ولا يرى العداوة سمة أصيلة لدى الآخرين؛ أي أن عقائد أردوغان تجعله أقرب إلى نمط القائد الذي يرى الصراع مؤقتاً، ويعتقد أن المصادر الأساسية للصراعات الدولية هي سوء الاتصالات وسوء الفهم. ويحسب أن الخصوم سيستجيبون بشكل إيجابي لجهود التوفيق والمصالحة والمواقف المتسمة بالوضوح. بينما في المقابل يملك جول رؤية أكثر «واقعية» للعالم، تقوم على توازن القوى، مع سيادة نظرة تشاؤمية صراعية للعالم، حيث يعتبر أن الصراع دائم، أي كانت أسبابه. ورغم أن جول أكثر واقعية من أردوغان في رؤيته للعالم، إلا أنه يظل متشابهاً معه في تفضيل الاستراتيجيات التعاونية على تلك الصراعية، والاعتقاد بالقدرة على حل الصراعات أو معالجة آثارها السلبية من خلال هذه الاستراتيجيات^(٤٦). فكلهما في النهاية يقرر «التشديد التركي على مفهوم الأمن المشترك للجميع ورفضها سياسات تقسيم المنطقة إلى محاور أو مجموعات متواجهه، وتبني لأهمية المداخل «الرخوة»

تصرف أردوغان في دافوس ليس عملاً دعائياً ولكنه دليل على توتر العلاقة بين تركيا وإسرائيل

- دعم الغرب للعدوان الإسرائيلي، مقابل دعم جورجيا في مواجهة العدوان الروسي حتى أن الصحافة نقلت استنكار أردوغان هذا الموقف المزدوج^(٤٥)، وقد حذر العالم الغربي كذلك تركيا بسرعة إنهاء عملياتها العابرة للحدود ضد حزب العمال الكردستاني في فبراير ٢٠٠٨، ومن ثم فقد الشعب التركي ثقته بالمواقف الغربية.

- مواقف الحكومة التركية التي أوجت الغضب الشعبي، فقد ذكر أردوغان في أحد تصريحاته أنه يحذر وزير الدفاع الإسرائيلي ووزيرة الخارجية الإسرائيلية من عواقب العدوان الأخير، فالانتخابات الإسرائيلية المقبلة لن تعوض حكم التاريخ عليهما لقاء العار الذي يلحقه بالإنسانية- نقلته حريت ديلي نيوز يوم ٧ من يناير.

غير أنه يمكن احتساب عدد من العوامل الكامنة كذلك خلف الموقف الشعبي، فقد طرأت في السنوات الأخيرة تطورات عديدة على النمط الانفصامي الذي اعتري جميع مجالات الدولة والمجتمع في تركيا منذ عملية التحديث القسري التي فرضها أتاتورك على الشعب التركي، والنظام السياسي والإداري والاقتصادي، في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين. وقد كان الانفصام بين توجهات الجماهير التركية والنخبة الإدارية والأكاديمية والسياسية الحاكمة واضحاً نتيجة عدد من القنوات التي احتكرتها الأقلية الكمالية -آنذاك- لنقل المجتمع من حالة التخلف إلى التحديث والتقدم.

وجاء صعود حزب العدالة والتنمية خطوة في سبيل موازنة احتكار الأقلية العلمانية المغالية للحكم والسياسة في تركيا، وخاصة مع تصاعد أنصار حزب العدالة والتنمية في الوظائف الحكومية ومع انتخاب رئيس الجمهورية عبد الله جول، فكانت موازنة النفوذ العلماني تتم على مستوى التوجه الخارجي للدولة والأيدولوجية التي تقوم عليها، ومنح مساحات أكبر لتأثير الرأي العام التركي على السياسات الحكومية. ولكنه أوضح من جانب آخر، الهوية مفروقة الرأس لتركيا، ليس فقط على مستوى السياسة الداخلية والخارجية بل على مستوى التوجهات الشعبية كذلك، وهو ما جعل الحالة التركية نموذجاً مثيراً للنقاش والبحث في الأوساط الأكاديمية العربية، والتي تمر بعملية تحديث فوقية رسمية في الدول القومية العربية دون أن يواكبها تطور في ملفها الديمقراطي وأدائها الاقتصادي.

يجد أردوغان نفسه مضطراً إلى إرضاء كل الأطراف: قطاع الأعمال، والجيش، والقطاع الديني، وقد حافظ فعلاً على توازن قوة بين الجانب المدني والجانب العسكري في تركيا، لكن إسرائيل تهدد توازنه الدقيق من حين لآخر، وكانت آخر «حماتها» هي عملية غزة التي أخرجت حساباته العسيرة في الداخل وفي الخارج، واضطرته إلى ابتداء توزيع جديد للأدوار يرضي جميع الأطراف، ولا يعرض مصالح تركيا العليا للخطر.

يضاف إلى قائمة التساؤلات مدى تأثير موقف حزب العدالة والتنمية من العدوان على غزة على العلاقات الحساسة بين الجيش التركي والحكومات المدنية المنتخبة في تركيا، خاصة بعد الأزمة الدستورية التي مرت بها تركيا عقب رفع مجلس الأمن القومي التركي مذكرة منع حزب العدالة والتنمية من ممارسة العمل السياسي، بدعوى تهديده للأسس العلمانية التي تقوم عليها الدولة التركية. ومن ثم فإن بعض التحليلات تتجه إلى أن الانتخابات المحلية المقبلة سوف تحدد تصرف الجيش إزاء توجه حزب العدالة والتنمية مؤخراً، ففي حالة حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية شعبية فربما يتخلى عن محاولة إيقاف الحزب بانقلاب دستوري أو عسكري آخر. أما في حالة أن خسر الحزب شعبيته فربما يكون أقرب إلى دعم اللوبي اليهودي بواشنطن ووقف الحزب عن العمل السياسي، ومن ثم وضع حد لسياسة التوازنات التي يقيمها الحزب داخلياً وخارجياً.

يبقى في هذه الورقة أن نشير إلى نقطة تحليلية أخيرة، وهى عوامل تفسير الموقف الشعبي التركي، وأثره على انسحاب النموذج الديمقراطي التركي على الجماهير العربية، فقد أبرزت بعض التحليلات عدداً من العوامل المباشرة لتفسير موقف الجماهير التركية، مثل:

- تصاعد فاتورة الضحايا المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ في العدوان الأخير خاصة مع استخدام إسرائيل للقوة المفرطة لوقف صواريخ حماس لدرجة دفعت رئيس المجتمع التركي الإسرائيلي -شريف ربي أيزاك هاليفا- للقول بأن «الضحايا من المدنيين تؤلم أفراد مجتمعي» (نقلته هيئة «جيهان» الإخبارية ٦ من يناير).

- التعاطف الديني إزاء القضية الفلسطينية باعتبارها واحدة من تداعيات سقوط الخلافة العثمانية في المنطقة، باعتبار أن تلك الفطاع ما كانت لتقع لولا خيانة العرب بقيادة الشريف حسين، وما كانت لتقع لولا تخلف النظم العربية فضلاً عن الشارع العربي نفسه عن مناصرة إخوانه في فلسطين. ويبرز هذا الموقف امتلاء ميادين اسطنبول بالتظاهرات تنديداً بزيارة الرئيس المصري حسني مبارك لتركيا، باعتبار مصر شريكاً في الجريمة الإسرائيلية الأخيرة.

علاقات تركيا مع المجتمع الدولي، واستعادة لأحد التقاليد العثمانية القديمة، وتحقيق السلام والرخاء في المناطق التي تعاني صراعات سياسية طويلة الأمد، من خلال تطبيق مشروعات اقتصادية، وتجارية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية، تضم جميع شرائح المجتمع وتحمل قيم الجغرافيا الثقافية إلى المستوى العالمي.

وقد تأسست (تيكا) في عام ١٩٩٢، وكانت تدعم أولاً مشاريع التنمية والإغاثة في الدول التي يتحدث قسم من سكانها اللغة التركية، والدول الحدودية مع تركيا، ثم أخذ دورها في الانتشار والتوسع بعد إعصار تسونامي الذي مدد نشاطها من دعم مشاريع التنمية إلى الإغاثة الإنسانية بصفة عامة، وتقديم المعونات التقنية لمساعدة الدول المنزرة من الإعصار في إعادة بناء بنيتها التحتية.

تحافظ الحكومة التركية على علاقات وطيدة بالجهات التي تقدم المساعدات إليها، سواء كانت حكومية أو تعليمية أو منظمات أهلية. وقد سجلت (تيكا) في تقاريرها الإحصائية لعام ٢٠٠٥، تطبيق ٥٢٦ مشروعاً في منطقة آسيا والقوقاز، و٢٠٥ مشروعات في منطقة أوروبا الشرقية والبلقان، و٢٨ مشروعاً في شمال أفريقيا، و١٧ مشروعاً في الشرق الأوسط.

لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة موقع الهيئة الرسمي على الرابط:

<http://www.tika.gov.tr/EN/Icerik.ASP?ID=345>

(٨) وقد أشار أحمد داوود اوغلو إلى دور تركيا في تحريك عملية المفاوضات والوساطة لوقف إطلاق النار واستخراج القرار من مجلس الأمن، في مقالته التي نشرتها www.Haberler.com في ١٩ من يناير ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://www.haberler.com/ahmet-davutoglu-gazze-de-cift-tarafli-ateskes-haberi/>

(٩) راجع حوار رئيس الوزراء التركي مع Lally Weymouth، في النيوزبيك، بتاريخ ٩ من فبراير ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://www.newsweek.com/id/182448>

(10) Emrullah Uslu, (Eurasia Daily Monitor Volume: 6 Issue: 3) in January 7, 2009, on : http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=34314

(١١) راجع المعلومات التي يوفرها موقع اليساريين الأتراك على الرابط:

www.sol.org.tr

(١٢) راجع المعلومات التي يوفرها موقع اليساريين الأتراك على الرابط:

www.sol.org.tr

(13) Niluger Ugur Dalay, Global Peace and Justice Coalition of Turkey , published on International Action Center, 12 January, 2009 on : http://www.iacenter.org/palestine/gaza_rept011209/

ومن ثم فإن أحد أهم تداعيات الموقف التركي على الدول العربية والمنطقة عموماً هو بروز الفارق الهائل بين طبيعة النظام السياسي التركي الاحتوائية، وألياتها الديمقراطية، وتمثيلها الفعلي للرأي العام التركي، وبين النظم العربية التي تعاني هوة ساحقة بين توجهات الجماهير وتوجهات النخبة الحاكمة، خاصة مع غياب شبه تام لكل الوسائل الديمقراطية لتداول السلطة.

وكانت الوقائع الأكثر دلالة على هذا الفارق هي ردود فعل الدول العربية على الموقف من دافوس؛ حيث لم تلبث التحليلات السياسية أن تلقت عدداً من المظاهرات في غزة والإسكندرية وغيرها من المناطق تأييداً لموقف رئيس الوزراء التركي.

إن الموقف التركي يحفز المقارنة بين النظام السياسي التركي والنظم العربية، ويفتح آفاقاً للتغيير في المنطقة؛ إذ يحفز المطالب بضرورة فتح باب العملية السياسية أمام الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية بمختلف أنواعها كيما تصل ديمقراطياً إلى الحكم، وتعاد صياغتها وهيكلتها، بحيث تتماشى مع التوجهات الشعبوية من جهة ومع متطلبات النظام الدولي من جهة أخرى، والنموذج في ذلك هو النظام التركي. كما أنه يهدد لاتخاذ الدول العربية سياسات أكثر حزمًا مع إسرائيل لتعويض ولو قدرًا ضئيلاً من الشرعية التي أهدرت بمواقفها المتخاذلة إزاء العدوان الإسرائيلي^(٤٦).

الهوامش:

(١) منقول عن جريدة «يني شفق»، بتاريخ ١٣ من فبراير ٢٠٠٩.

(٢) منقول عن جريدة صباح التركية، بتاريخ ٥ من يناير ٢٠٠٩.

(٣) منقول عن جريدة صباح التركية، بتاريخ ٥ من يناير ٢٠٠٩.

(٤) نقله موقع الوزارة في ١٢ من يناير ٢٠٠٩ على الرابط:

<http://www.meb.gov.tr>

(٥) نقل الخبر على « نت هابر Net Haber في ١٢ من يناير ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://www.nethaber.com/Toplum/86745/Yarin-Turkiyedeki-okullar-Filistin-icin-1-DAKIKALIK>

(٦) نقله موقع الهيئة التركية للتعاون الدولي والتنمية، في ٢٢ من يناير ٢٠٠٩، على الرابط:

http://www.tika.gov.tr/EN/Icerik_Detay.asp?Icerik=889

(٧) تمثل الهيئة التركية للتعاون الدولي والتنمية Turkish International Cooperation and Development Agency (TIKA) واحدة من أكبر المؤسسات الرسمية التركية الداعمة لمشروعات الإغاثة والتنمية في عديد من دول العالم، والتي تعتبرها الهيئة بحسب ما ينشر موقعها، إضافتها الخاصة بتحسين

(٢٥) وذلك باعتبار الجيش هو صاحب الفضل في قيام الدولة التركية وإنقاذ أراضيها إبان الحرب العالمية الأولى، ومن ثم صاحب الحق في حماية الأسس الأتاتوركية والهوية العلمانية للدولة، كمصلحة عليا تسبق تحقيق معايير الديمقراطية.

(٢٦) على جلال معوض، «الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط» (القاهرة، ورقة مقدمة إلى ندوة «سياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط» في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ١١ نوفمبر ٢٠٠٨)

(٢٧) أحمد نبيل، «الدور الوطني والسياسة الخارجية التركية ١٩٧١-٢٠٠٧» (القاهرة، بحث غير منشور، ٢٠٠٨).

(٢٨) باكينام الشرقاوي، «تركيا: العلمانيون الجدد والعثمانيون الجدد» (القاهرة، أبحاث غير منشورة) ص ٥.

(٢٩) يرى بشير نافع أن لتركيا مبررات عديدة في سعيها لأن تكون قوة إقليمية بالمنطقة، وهي تقارب النقاط التي بأعلى، انظر: الجزيرة، برنامج ما وراء الخبر بتاريخ ١ يناير من ٢٠٠٩.

(٣٠) يقول رجب طيب أردوغان/ رئيس الوزراء التركي: «مبعوثي الخاص التقى خالد مشعل في سوريا، مصر كما تعرفون هي الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحماس، ونحن لا نوي أن نقع في الخطأ من خلال الدخول كوسيط بديل. لكن إذا ما طلبت منا مصر أو الجامعة العربية المساعدة فنحن جاهزون لذلك، تركيا لا تسعى وراء السمعة أو التباهي من خلال لعب دور سياسي في المنطقة وإنما نسعى من أجل المساعدة في حل كلات، لاحظنا أن المشكلة الأساسية لدى حماس هي أزمة الثقة وأبلغتنا أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة من خلال تركيا». نقلته الجزيرة الفضائية، برنامج ما وراء الخبر ١ من يناير ٢٠٠٩.

(31) Ian O. Lesser ? Do We Understand Turkey ? : Reflection on a Visit in Troubled Times ? (Washington, The German Marshal Fund of United States, 2009). On :

www.gmfus.org/doc/Lesser_Turkey_Analysis_0209_final.pdf

(٣٢) ابراهيم كالين، جريدة توداي زمان، ٨ من يناير على الرابط:

<http://www.cidob.org/es/content/download/8562/87414/file/Todays+Zaman+080109.pdf>

(٣٣) بالمناسبة نجد بعض الآراء ترفض توصيف العلاقات بين تركيا وإسرائيل بـ«التحالف الاستراتيجي»، باعتبار أن العلاقات العسكرية تقف على دعامين: الأولي يوضح جاري أرهان في شأنها أن اتفاقية الدفاع التي وقعتها تركيا مع إسرائيل قد سمحت لإسرائيل باستغلال الأجواء التركية للتدريب لسبع

(١٤) خالد البرديسي، إسلام أونلاين، أخبار وتحليلات، ١ من فبراير ٢٠٠٩، على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232976634885&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(١٥) افتكار البنداري، «إسرائيل و تركيا.. رسمياً: انتهى التوتر/ شعبياً:

(أخبار العالم، يوم ٨ مارس ٢٠٠٩) على الرابط:

http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=21427

(١٦) منشور على موقع «فاتح دافوس»، الزيارة الأخيرة يوم ١٨ من فبراير ٢٠٠٩، على الرابط: www.davosfaihi.com

(١٧) منشور على موقع هيئة الإغاثة الإنسانية، آخر زيارة في يوم ٢٣ من مارس ٢٠٠٩ على الرابط: <http://acilen.ihh.org.tr/ar>

(١٨) نشر موقع الهيئة الخبر في ١٤ مارس ٢٠٠٩ على الرابط:

<http://www.ihh.org.tr/Duenyadan-Haberler-Ayr%20i.49+M5c1016562e6.0.html>

(١٩) منقول عن موقع الهلال الأحمر التركي، في ١٢ من فبراير ٢٠٠٩ على الرابط:

<http://www.kizilay.org.tr/kurumsal/haber.php?t=-Haberler>

(٢٠) نقلت الخبر توركيش ويكلي، في ١ من فبراير ٢٠٠٩ الأحد، على الرابط:

<http://www.turkishweekly.net/news/63954/chp-leader-deniz-baykal-an-injustice-was-done-against-turkish-prime-minister-in-davos-.html>

(٢١) نقلت الخبر توداي زمان في ٢٨ مارس ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://en.timeturk.com/>

(٢٢) نقل الخبر موقع أخبار ديار بكر، على الرابط التالي:

http://www.haberdiyarbakir.com/news_print.php?id=16522

(٢٣) نقل الخبر Haber 7 في ٣٠ من يناير ٢٠٠٩ على الرابط:

<http://www.haber7.com/haber/20090130/Zeki-S ezer-Sokak-kabadayiligi-uslubu.php>

(٢٤) نقل الخبر عن Isra haber على الرابط:

<http://israhaber.com/muhsin-yazicioglu-yasasin-filistin-kahrolsun-israil-demisti-3804-haberi.html>

الجنوب، وأن اتفاقية الدفاع المشتركة مع إسرائيل لا تعالج كثيراً في هذا الصدد، ويعضد من هذا الموقف الشعبي تدمير تيار في الجيش التركي متذمر على سياسة إسرائيل مع حزب العمال الكردستاني.

وهناك عامل مهم من عوامل التوتر وهو اختلاف الرؤى حول الحرب على العراق والتي أضرت بالمصالح التركية والامن الداخلي إلى حد كبير، في حين مثلت فرصة مهمة لتوسيع النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وهو ما أثار توتراً كامناً في علاقات البلدين، خاصة أن تهويد العراق يعتبر ملفاً حساساً للجماهير التركية التي تمارس دوراً مؤثراً في السياسة التركية بشكل عام.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

جورج فريدمان «ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية» (الولايات المتحدة، مؤسسة ستراتفور - في: مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦١ لشهر كانون أذار/مارس ٢٠٠٩).

(٣٦) يمكن في هذا مراجعة حديث رئيس الجمهورية التركي عبد الله جول مع Al Arabia Tv في ١٣ من فبراير ٢٠٠٩.

(٣٧) أحمد نبيل، مرجع سابق.

(٣٨) مثل:

- رفض البرلمان التركي التصديق على مذكرة اشتراك تركيا في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

- تسبب الولايات المتحدة في توتير المنطقة المتاخمة لتركيا، وتداعيات الدعم غير المحدود الذي تلقاه أكراد العراق سياسياً واقتصادياً، على تمرد أكراد جنوب تركيا، وتصاعد عمليات الإرهاب ضد الجيش التركي، إلى جانب تراجع الولايات المتحدة عن دعم تركيا في قضاياها الساخنة دولياً مثل ملف الأرمن.

وانعكس ذلك على مواقف حديثة، مثل:

* عندما وقع عدوان روسيا على جورجيا أغسطس العام الماضي، عكست مبادرة أردوغان بشأن «برنامج استقرار منطقة القوقاز» تركيزه على ضم دول القوقاز الثلاث، مع روسيا وتركيا، لحل النزاعات الإقليمية وتجميدها، وهو ما لم يتضمن الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي، كما كانت تنتوي مبادرته الاعتراف بشرعية ما اكتسبته موسكو في هذه العملية.

* أخذت تركيا كذلك جانب موسكو بخصوص بقاء حلف الناتو في البحر الأسود.

* انقرة أيضاً صرحت مؤخراً على لسان أردوغان في زيارته الأخيرة لواشنطن، بـ «أن الدول التي تطالب إيران بعدم إنتاج الأسلحة النووية، عليها أن تسلم أسلحتها النووية أولاً»، وهو ما يبدو غريباً لو اعتبرنا تركيا عضواً في اتفاقية حظر انتشار التسليح النووي وعضواً في الناتو كذلك.

سنوات، ولكن عدد الطيارين الإسرائيليين يتناقص تدريجياً مقارنة بالسابق، في حين أنها تسمح بتدريب الطيارين الأتراك في المنشآت العسكرية الإسرائيلية. وأما الدعامة الثانية فهي أن صفقات تحديث الطائرات التركية فنياً جرت في ظل أوضاع دولية شهدت تعنتاً من الطرف الغربي في منح تركيا التكنولوجيا العسكرية لمواجهة حزب العمال الكردستاني والذي بلغ ضحاياه من الجيش التركي حوالي ٣٠ ألفاً ما بين (١٩٨٤-٢٠٠٠). وفي الوقت نفسه فإن انهيار الاتحاد السوفيتي أصاب تجارة السلاح الإسرائيلية بالركود فكان عليها التعاقد مع طرف جديد، فهكذا كان اتفاق المصالح التركية الإسرائيلية لتحديث طائرات F4 و F5.

انظر: «The middle East after 9/11: Turkish and Egyptian» Perspectives القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ٢٠٠٤ (١١٦).

(٣٤) مؤشرات تلك التحولات قد برزت منذ فترة قريبة في عديد من المناسبات، ولم توازن زيارة أردوغان لإسرائيل في ٢٠٠٥ أي منها، فرغم أن العلاقة بين البلدين براجماتية وتعاونية بالمقام الأول، إلا أنه من أهم مؤشرات التوتر في علاقتهما تتضمن:

- وصف رئيس الجمهورية التركي بولنت أجاويد للمذابح الإسرائيلية في جنين عام ٢٠٠١ «مجازر عرقية جماعية ضد الفلسطينيين». وقد بلغ التوتر الناجم عن هذا التصريح حداً بلغ باللوبي اليهودي بالولايات المتحدة إلى الضغط التواصل حتى أعلن أجاويد اعتذاره عن التصريح السابق، وهو ما مثل شرخاً في العلاقات بين البلدين.

- اختيار عبد الله جول لدمشق لتكون المحطة الأولى لجولته الشرق أوسطية لمنع الحرب على العراق ٢٠٠٣، وهو ما أزعج مصر باعتبارها زعيمة الأمة العربية ومقر جامعتها، وأزعج إسرائيل كذلك.

- رفض أردوغان استضافة شارون في أنقرة بعد اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين، ووصفه الدولة الإسرائيلية بالدولة الإرهابية.

- استضافة أردوغان رئيس المكتب السياسي لحماس (خالد مشعل) في أنقرة ١٦ من فبراير ٢٠٠٦.

- موقف تركيا من عملية إسرائيل في لبنان ٢٠٠٦ وبعثها قوات لحفظ السلام ضمن قوات الأمم المتحدة.

- تطوير أردوغان لعلاقات تركيا الدبلوماسية مع معظم الدول العربية باعتباره ليس طرفاً في نزاعاتها بل عاملاً من عوامل تخفيف وطأتها على الواقع العربي، وبعد أن انتخب اكمل الدين أوغلو أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تمت دعوة أردوغان للمشاركة في قمة الخرطوم ٢٠٠٦، وقمة الرياض ٢٠٠٧.

- يضاف إلى هذا أن هناك بصفة عامة اعتقاداً في الأوساط الشعبية بأن لإسرائيل والموساد دوراً في تأجيج التمرد الكردي في

and Turkish Foreign Policy Elite". Paper presented at the annual meeting of the ISA's 49th ANNUAL CONVENTION, BRIDGING MULTIPLE DIVIDES, Hilton San Francisco, SAN FRANCISCO, CA, USA, 29 Mars 2008 . retrieved from http://www.allacademic.com/meta/p252661_in dex.html

(٤٣) على جلال، مرجع سابق، ص ٣٤ .

(٤٤) أستاذ في كلية العلوم السياسية جامعة أنقرة، مداخلة في The Middle East After 9/11 :Turkish and Egyptian Perspective، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، (٢٠٠٤).

(٤٥) راجع جريدة ستار في يوم ٤ من يناير على الموقع:

www.stargazete.com

(٤٦) بولنت كينيس، توداي زمان، بتاريخ ٦ من فبراير ٢٠٠٩ .

(٣٩) د. باكينام الشرقاوي، مرجع سابق، ص ٤ .

(٤٠) أمره أوسلو وأوندر أيتاش، في (توداي زمان، ٢٣ من يناير ٢٠٠٩) على الرابط:

<http://www.todayszaman.com/tzweb/detaylar.do?load=detay&link=164779&bolum=109>

(٤١) يلاحظ في هذا أن تصريحات أردوغان بشأن حماس ركزت على إدانة رفض المجتمع الدولي لشرعيتها كجماعة منتخبة ديمقراطيًا، وركزت على ضرورة دمجها في العملية السياسية وضرورة احترام الديمقراطية واختيار الشعب الفلسطيني وعدم تهميش حماس باعتبارها فازت في انتخابات ٢٠٠٦، حماس كذلك ليست ذراعًا إيرانية، وإنما فازت بانتخابات باعتبارها حزبًا سياسيًا، لكن العالم لم يحترم اختيار الشعب الفلسطيني، وبالتالي لم يعطها الفرصة لتصبح لاعبًا سياسيًا، هذا الموقف المؤيد يتكامل معه موقف الرئاسة التركية من خلال مطالبة حماس بترك السلاح والاختيار بين أن تكون حزبًا سياسيًا أو أن تكون فصيلة مقاومة. راجع في هذا التصريحات التي تضمنها الجزء الأول من العرض.

(42) Devlen, B. .(2008). "Speaking with One Voice or Many Operational Code Analysis

